الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وزارة التعليم العالي
كلية العلوم الاقتصادية، والتجارية وعلوم التسيير
جامعـــــة امحمد بوقرة _ بومـــــــرداس
قسم العلوم المالية والمحاسبة

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل
شهادة الماستر آكاديمي
تخصص: محاسبة وجباية معمقة
الموضـــوع:

العنوان

دور الإدارة الضريبية في الرفع من التحصيل الضريبي
دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية بومرداس خلال الفترة 2015-2021

من إعداد الطلبة:
- بن خيري فيروز
- بن منصور حنان

تحت إشراف الأستاذ(ة):
- خير فضيلة

رقم المذكرة: 211

السنة الجامعية: 2021 / 2022 م

الشكر والتقدير

بداية الشكر لله عزوجل الذي أعاننا وشد من عزمنا لإكمال هذا البحث، وألهمنا الصبر والثبات وأمدنا بالقوة والعزم على مواصلة مشوارنا الدراسي وتوفيقه لنا في إنجاز هذا العمل، والسلام على حبيبه وخليله الأمين أزكى الصلاة والتسليم.

قال الرسول صلى الله عليه وسلم "من لم يشكر ناس لم يشكر الله"

نقدم بأجمل عبارات الشكر والامتنان من قلوب نابضة بالمحبة والاحترام والتقدير له، ونقدم أزكى تحياتنا وأجملها إلى **الأستاذة المشرفة "خير فضيلة"** لما منحته لنا من وقتها من جهد وتوجيه وإرشاد وتشجيع.

وإلى كل موظفي مديرية الضرائب الذين ساهموا في إنجاز هذا العمل من بينهم **الأستاذ:بوجلي** و**الأستاذ: شعباني** خاصة الذي ساهم في نجاح هذا العمل من المجهودات والنصائح والتوجيهات ونتقدم بجزيل الشكر وخالص الامتنان إلى إدارة الكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس

كما نشكر كل من ساعدنا من قريب أو بعيد ولو بكلمة أو دعوة صالحة.

حنان وفيروز

الإهداء

اللهم لك الحمد ولك الشكر كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك والصلاة والسلام على خير الخلق محمد صلى الله عليه وسلم.

بكل معاني الحب والخشوع وبكل نبضات القلوب وتردد الأنفاس أهدي ثمرة جهدي هذا العمل المتواضع إلى بهجة القلب وهبة الرب وكمال الود، إلى التي تعبت لأرتاح وسهرت لأنام وحلمت لأنال إلى الشمس التي تضيء صباحي والقمر الذي ينير ليالي

"**أمي الحبيبة** "

نسير دروب الحياة ويبقى من يسيطر على أذهاننا في كل مسلك نسلكه صاحب الوجه الطيب والأفعال الحسنة فلم يبخل عليا طيلة حياته

"**والدي العزيز**"

إلى سندي وقوتي وملاذي بعد الله إلى من أثروني على أنفسهم

إخوتي

إلى القلب الطاهر والنفس البريئة إلى صديقة دربي

أختي.

فيروز

الإهداء

الحمد لله وكفى والصلاة والسلام على الحبيب المصطفى وأهله ومن أوفى أما بعد:

الحمد لله الذي تتم بنعمته الصالحات، أهدي ثمرة هذا الجهد والنجاح إلى أخلص وأعز الناس

إلى من أفنت حياتها في سبيل راحتنا رفيقة دربي ونور حياتي حفظها الله أمي الغالية **مريم**

إلى من تشققت يداه في سبيل رعايتي وسعادتي حفظه الله أبي الغالي "**محمود**"

إلى صديقتي قاسمة أسراري أختي العزيزة **إيمان** وأطفالها ''**ريتاج، أكرم علي،إياد**''وزوجها حفظهم الله

إلى سندي أخي العزيز **موسى** حفظه الله

إلى كل عائلتي وأحبائي وكل من كان له أثر جميل في حياتي

إلى أستاذتي العزيزة التي ساهمت في نجاح هذه الثمرة بنصائحها وإرشاداتها الأستاذة:

"**خير فضيلة** "

إلى من قاسمتني جهد وعناء هذه الثمرة **فيروز**

أرجو أن يكون هذا النجاح خالص لوجه **الله** وأن يوفقنا الله لما فيه الخير.

حنان

الملخص:

تناولت هذه الدراسة دور الإدارة الضريبية في الرفع من التحصيل الضريبي، مع دراسة تطبيقية على مستوى مديرية الضرائب لولاية بومرداس خلال الفترة (2015-2021)، وهذا من خلال التطرق إلى ماهية الإدارة الضريبية وعرض جملة من الدواعي التي دفعت إلى إصلاحها وعصرنتها، لنلقي الضوء بعدها على أهم الإجراءات التي اتخذتها الإدارة الضريبية للرفع من التحصيل الضريبي، بالإضافة إلى أهم المشاكل التي تعيق عمل الإدارة في عملية التحصيل الضريبي.

ولقد توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى أن الإدارة الضريبية في ظل العصرنة أصبحت تستخدم العديد من الأساليب التي تهدف من خلالها إلى زيادة التحصيل الضريبي وفي نفس الوقت كسب ثقة المكلف للتقليل من التهرب والغش الضريبي.

الكلمات المفتاحية: الإدارة الضريبية، عصرنة الإدارة الضريبية، التحصيل الضريبي.

Résumé:

Cette étude a porté sur le rôle de l'administration fiscale dans le relèvement du détail arabe avec une étude appliquée au niveau de la direction des impôts dans l'état de boumerdes durant la période (2015-2021). Les arguments les plus importants que l'administration occidentale a pour augmenter la collecte occidentale en plus des problèmes les plus importants qui entravent le travail de l'administration dans le processus de collecte des impôts .Au cours de cette étude nous avons conclu que l'administration fiscale a déclaré Al-Asriya Ali utilise de nombreuses méthodes qui brillent de son gagner de l'argent ou augmenter la collecte d'impôts .En même temps gagner la confiance du contribuable pour réduire demain et l'évasion fiscale.

Mots clés: administration fiscale, modernisation de l'administration de fiscale, recouverment des impots.

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
شكر وتقدير	–
الإهداء	–
الملخص	–
الفهرس	–
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
قائمة الملاحق	
مقدمة	ا–ح
الفصل الأول: عصرنة الإدارة الضريبية كمدخل لزيادة التحصيل الضريبي.	01
تمهيد	02
المبحث الأول: مدخل لدراسة عصرنة الإدارة الضريبية.	03
المطلب الأول: تعريف ومهام الإدارة الضريبية.	03
المطلب الثاني: وظائف ومقومات الإدارة الضريبية.	05

المطلب الثالث: عصرنة وتحديث الإدارة الضريبية.	07
المبحث الثاني: ماهية التحصيل الضريبي، إجراءاته وطرقه.	11
المطلب الأول: مفهوم التحصيل الضريبي وأهميته.	11
المطلب الثاني: قواعد وإجراءات التحصيل الضريبي.	14
المطلب الثالث: طرق وآلية عملية التحصيل الضريبي وضماناته.	16
المبحث الثالث: إجراءات الإدارة الضريبية للرفع من التحصيل الضريبي.	21
المطلب الأول: الأسلوب الودي والجبري كآلية للرفع من التحصيل الضريبي.	21
المطلب الثاني: التقليل من منازعات كآلية للرفع من التحصيل الضريبي.	24
المطلب الثالث: الرقابة الجبائية ونظام الحكومة كآلية للرفع من التحصيل الضريبي.	26
المطلب الرابع: مساهمة الوعي الضريبي والإدارة الإلكترونية للرفع من التحصيل الضريبي.	27
خلاصة الفصل	32
الفصل الثاني: دراسة ميدانية لمساهمة مديرية الضرائب لولاية بومرداس في الرفع من التحصيل الضريبي خلال الفترة (2015-2021).	33
تمهيد	34
المبحث الأول: تقديم مديرية الضرائب لولاية بومرداس.	35

المطلب الأول: التعريف بمديرية الضرائب لولاية بومرداس.	35
المطلب الثاني: الدور الجبائي للمديرية الولائية للضرائب.	36
المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لمديرية الضرائب.	38
المبحث الثاني: تحليل لمساهمة مديرية الضرائب لولاية بومرداس في زيادة التحصيل الضريبي خلال الفترة (2015-2021).	47
المطلب الأول: تقييم إجراءات مديرية الضرائب لولاية بومرداس للرفع من التحصيل الضريبي خلال الفترة 2015-2021.	47
المطلب الثاني: تحليل وتقييم الحصيلة الإجمالية للضرائب في مدرية الضرائب لولاية بومرداس خلال الفترة (2015-2021).	57
المطلب الثالث: معوقات التحصيل الضريبي في مديرية الضرائب لولاية بومرداس	59
خلاصة الفصل	60
الخاتمة	61
قائمة المراجع	68
الملاحق	73

قائمة الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
1	تطور التحصيل الضريبي في مديرية الضرائب لولاية بومرداس خلال الفترة (2015-2021).	48
2	تطور التحصيل الودي لمديرية الضرائب لبومرداس خلال فترة (2015-2021).	49
3	تطور التحصيل الجبري لمديرية الضرائب خلال فترة (2015-2021)	51
4	تطور عدد الشكايات المستلمة لدى مديرية الضرائب لولاية بومرداس خلال فترة (2015-2019).	53
5	مقارنة عدد الشكايات المرفوضة بعد المعالجة بعدد الشكايات المعالج من طرف مديرية الضرائب لولاية بومرداس خلال (2015-2019).	54
6	تطور عدد الملفات المدققة محاسبيا في مديرية الضرائب لولاية بومرداس خلال فترة (2015-2019).	58

قائمة الأشكال :

الرقم	العنوان	الصفحة
1	الهيكل التنظيمي لمديرية الضرائب لولاية بومرداس.	46
2	تطور عدد الشكايات المستلمة مقارنة بعدد ملفات التابعة لمديرية الضرائب بومرداس خلال الفترة (2015-2019).	52

قائمة الملاحق:

الرقم	العنوان	الصفحة
1	التصريح برقم الأعمال.	74
2	إشعار بالدفع	77
3	آخر إنذار قبل المتابعات.	79
4	التنبيه.	80
5	الحجز.	81
6	الإعفاء المشروط.	82
7	المحاور الرئيسية لبوابة التصريح والدفع عن بعد مساهمتك.	83
8	الإجراءات القانونية لطريقة دفع الضريبة الجزافية خلال السنة.	84
9	ميثاق بالضريبة.	85

مقدمة

تعتبر السياسة الضّريبية من بين الأدوات المتاحة للدولة للتدخل في النّشاط الاقتصادي، والتي تتخذ من الضريبة أساساً لها لتحقيق جملة من الأهداف المالية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وهذا من خلال صياغة مجموعة من التدابير والإجراءات المتعلق بتنظيم التحصيل الضريبي قصد تغطية النفقات العمومية والتأثير في النشاط الاقتصادي وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، معتمدة في ذلك على صياغة نظام ضريبي محكم يعمل بشكل متكامل ومترابط استنادا إلى مجموعة من التشريعات والقوانين التي تسعى إلى تحقيق أهداف السياسة الضّريبية، إلا أن نجاح أي نظام ضّريبي يعتمد في الأساس على تكامل ثلاث المقومات أساسية هي الإدارة التّشريعية والتي تختص بإصدار القانون الضريبي وتحدد فلسفة وأهداف ووسائل النظام الضريبي في المجتمع، والإدارة الضريبية وهي الجهة المختصة بتنفيذ قوانين الضرائب وتحصيل الموارد العامة للدولة ومتابعة المكلفين، بالإضافة إلى الجهاز القضائي الذي يتولى الفصل في المنازعات التي قد تنشأ بين المكلفين والإدارة الضريبية.

ولقد شكلت الإصلاحات الضريبية التي تبنتها الجزائر في مطلع التسعينات من القرن الماضي خطوة هامة نحو تبسيط النظام الضريبي ومواكبة التطورات المحلية والعالمية، وبالخصوص إحلال الجباية المحلية محل الجباية البترولية كمصدر أساسي لتمويل الميزانية العامة للدولة، إلا أن هذه الإصلاحات لم تصل إلى المستوى المطلوب بسبب ضعف وهشاشة الإدارة الضريبية الموروثة عن الإستعمار، الأمر الذي ألزم على السلطات المختصة إعادة تنظيم وعصرنة الإدارة الجبائية ورفع كفاءتها باعتبارها أحد أطراف العلاقة الضريبية والمسئول الأول عن تنفيذ القوانين و التشريعات الضريبية والتحقق من سلامة تطبيقها بهدف حماية حقوق المكلف من جهة وحقوق الخزينة العمومية ورفع الحصيلة الضريبية من جهة أخرى.

1. **الإشكالية:** من خلال ما سبق تتبلور معالم إشكاليتنا والتي يمكن صياغتها في السؤال الجوهري التالي:

فيما تتجلى مساهمة الإدارة الضريبية في الرفع من التحصيل الضريبي في مديرية الضرائب لولاية بومرداس خلال الفترة 2015-2021؟

وتتفرع منه الأسئلة الفرعية التالية:

– ما هو واقع عصرنة الإدارة ضريبية في الجزائر؟

– ما هي الإجراءات التي تتبعها الإدارة الضريبية لرفع من التحصيل الضريبي؟

– كيف ساهم مديرية الضرائب لولاية بومرداس في الرفع من التحصيل الضريبي خلال الفترة 2015–2021؟

2. الفرضيات: للإجابة على التساؤلات السابقة ومن أجل الإلمام بإشكالية الموضوع قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

– في إطار عصرنة الإدارة الضريبية تم إعادة توزيع المهام بين هياكل الإدارة الضريبية واستحداث العديد من الإجراءات.

– يعتبر أسلوب التحصيل الودي الإجراء الوحيد الذي تتبعه الإدارة الضريبية لرفع من التحصيل الضريبي.

– تساهم مديرية الضرائب لولاية بومرداس في الرفع من التحصيل من خلال الإجراءات الصارمة المتبعة في الرقابة الجبائية فقط.

3. أسباب اختيار الموضوع: يمكن تلخيص أهم الأسباب التي دفعتنا لاختيار هذا الموضوع في ما يلي:

– الأهمية البالغة لإدارة الضريبية باعتبارها المسئولة عن التحصيل الضريبي الذي يعتبر مورد رئيسي لميزانية الدولة.

– رغبة في التعرف على كيف تتم عملية التحصيل وطرق متبعة من طرف أعوان مديرية الضرائب لولاية بومرداس.

– تعميق معارف المكتسبة في تخصص محاسبة وجباية معمقة.

4. أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى:

- إبراز المعالم الضريبية لكل الإدارة الضريبية والتحصيل.

- تسليط الضوء على دور الإدارة الضريبية في الرفع من التحصيل.

- الوقوف على أهم الإجراءات والآليات التي تستخدمها الإدارة الضريبية لولاية بومرداس للرفع من التحصيل الضريبي.

5. أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في معرفة الدور الذي تحتله الإدارة الضريبية كونها همزة وصل بين التشريع والمكلف بالضريبة في زيادة الإيرادات الضريبية التي هي مورد رئيسي بالنسبة للدولة.

6. حدود الدراسة:

حددت دراسة هذا الموضوع في إطار مكاني يتعلق بدور الإدارة الضريبية في رفع التحصيل في مديرية الضرائب لولاية بومرداس،أما الإطار الزمني فحدد بالفترة الممتدة 2015-2021.

7. صعوبات الدراسة: خلال لهذا البحث صادفتنا عدة صعوبات تمثلت في:

- قلة توفر المراجع حول كل من التحصيل الضريبي والإدارة الضريبية.

- قلة الإحصائيات و صعوبة الحصول عليها خاصة فيما يخص الجانب التطبيقي.

8. منهج الدراسة:

حتى نتمكن من الإجابة عن الإشكالية المطروحة واختيار صحة الفرضيات، استخدمنا المنهج الوصفي والتحليلي، حيث استخدمنا المنهج الوصفي من خلال التطرق إلى مختلف المفاهيم الخاصة بكل من الإدارة الضريبية والتحصيل الضريبي، أما المنهج التحليلي فقد استخدمناه في الجانب التطبيقي من خلال تحليل وتقييم دور مدرية الضرائب لولاية بومرداس في الرفع من التحصيل الضريبي.

9. أدوات الدراسة: الأدوات المستخدمة في هذه الدراسة هي المصادر، المراجع الأساسية الخاصة بالموضوع، الرسائل والأطروحات، الدوريات، القوانين، بالإضافة إلى المراجع الإلكترونية ذات الصلة بالموضوع.

10. الدراسات السابقة:

***الدراسة الأولى:** بوزيان فيصل محي الدين محمود عمر، **عصرنة الإدارة الجبائية في الجزائر ودورها في تحسين العلاقات مع المكلفين بالضريبة**، مجلة المعيار، المجلد 12، العدد1،2021، وقد تمحورت إشكالية البحث كالتالي:

ما مدى مساهمة عصرنة الإدارة الجبائية في تحسين نوعية الخدمات المقدمة للمكلفين بالضريبة؟

وتوصلت الدراسة لنتائج التالية:

– لقد كانت تهدف الحكومة من وراء عصرنة الإدارة الضريبية إلى توسيع الوعاء الضريبي عن طريق تخفيض ظاهرتي الغش والتهرب الضريبي الذي سيؤدي إلى تعظيم عائدات الخزينة العمومية.

–إن التدابير التي جاءت لعصرنة الإدارة الجبائية وتحسين الخدمات المقدمة للمكلفين بالضريبة لم تشمل جميع المكلفين، فهي تقتصر في الغالب على المكلفين التابعين لمديرية كبريات المؤسسات.

–تهدف الإدارة الجبائية من خلال برنامج عصرنة هياكلها إلى تقليل معاناة المكلفين وتحسين الخدمة المقدمة إليهم وهذا ما يؤدي إلى تعزيز العلاقة بينه وبين الإدارة الضريبية.

–لا تزال نسبة استخدام البريد الإلكتروني إلى مجموع استقبال مستخدمي الإدارة الجبائية بعيدا كل البعد مقارنة باستخدام الهاتف والمراسلات الكتابية.

***الدراسة الثانية:** محمد لعلاوي، دراسة تحليلية،**قواعد تأسيس وتحصيل الضرائب بالجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة 2015/2014 وقد تمحورت إشكالية البحث كتالي:

ما إمكانية تحليل أو قياس فعالية ونجاعة عملية تأسيس وتحصيل مختلف الضرائب والرسم وإرساء قواعد حقيقية لها اعتمادا على مؤشرات الأداء للمنظومة الجبائية؟

توصلت الدراسة لنتائج التالية:

– الضريبة تكتسي أهمية كبرى وتأثيرا هاما على الهيكل الاقتصادي للدولة؛

– أن عملية الإصلاح الجبائي تلعب دورا فعالا في نجاعة التأسيس والتحصيل الضريبي.

– مؤشرات الأداء للإدارة الجبائية، تغطي صورة تحليلية لفعالية التسيير الجبائي لتأسيس وتحصيل لمجمل الضرائب.

***الدراسة الثالثة:**سماعين عيسى **تطبيقات طرق التحصيل الضريبي في النظام الضريبي الجزائري**، مجلة القانون العقاري،العدد15 (خاص)، 2021، وقد تمحورت إشكالية البحث كتالي:

ماهي أهم تطبيقات طرق التحصيل الضريبي في النظام الضريبي الجزائري؟

وتهدف هذه الدراسة إلى معرفة أهم طرق التحصيل الضريبي وأهم تطبيقات طرق التحصيل الضريبي في النظام الضريبي الجزائري، وتوصلت الدراسة لنتائج التالية :

– يعتبر النظام الضريبي عبارة عن مجموعة من العناصر الإيديولوجية والاقتصادية والفنية التي يؤدي تراكبها معا وتفاعلها مع بعضها البعض إلى كيان ضريبي معين يتكون من مجموعة من الصور الفنية للضرائب تتلائم مع الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

– تنتهج الإدارة الضريبية الجزائرية عدة طرق من أجل تحصيل حقوقها الجبائية تتداخل فيما بينها وذلك بحسب طبيعة الضريبة المفروضة وبحسب طبيعة الشخص المفروضة عليه هذه الضريبة

11. هيكل البحث:

للوصول إلى دراسة عملية تحيط بجوانب الإشكالية المطروحة قسمنا بحثنا إلى فصلين:

تناولنا في الفصل الأول **عصرنة الإدارة الضريبية كمدخل لزيادة التحصيل الضريبي** والذي قسمناه إلى ثلاث مباحث،خصصنا المبحث الأول لدراسة عصرنة الإدارة الضريبية، أما المبحث الثاني فتناولنا فيه ماهية التحصيل الضريبي، إجراءاته وطرقه، لنتطرق في المبحث الثالث والأخير إلى مساهمة إجراءات الإدارة الضريبية لرفع من التحصيل الضريبي.

أما الفصل الثاني من البحث والخاص بدراسة حالة والذي جاء تحت عنوان **دراسة ميدانية لمساهمة مديرية الضرائب لولاية بومرداس في الرفع من التحصيل الضريبي خلال الفترة (2015-2021)**فقد قمنا بتقسيمه إلى مبحثين، حيث تطرقنا في المبحث الأول الى تقديم مديرية الضرائب لولاية بومرداس، أما المبحث الثاني فحاولنا من **خلاله تحليل لمساهمة مديرية الضرائب لولاية بومرداس في زيادة التحصيل الضريبي خلال الفترة (2015-2021).**

وفي الأخير نختم هذه الدراسة بخاتمة نتناول فيها نتائج اختبار الفرضيات، بالإضافة إلى أهم النتائج المتوصل إليها

الفصل الأول:

عصرنة الإدارة الضريبية كمدخل لزيادة التحصيل الضريبي

تمهيد:

تختص الإدارة الضريبة بتنفيذ القوانين الضريبية والتحقق من سلامة تطبيقها حماية لحقوق الخزينة من جهة والمكلفين من جهة أخرى، ونظرا للأهمية التي تحتلها الإدارة الضريبية كونها الجهاز التنفيذي المكلف بالتحصيل، أولت الجزائر اهتماما بالغا بها حيث قامت بالعديد من الإصلاحات نتيجة للنقائص والإختلالات التي كانت تعاني منها، وذلك من خلال تبني نظام جديد يرتكز أساسا على العصرنة ويهدف إلى الرفع من التحصيل الضريبي الذي يعتبر مصدر هاما في تزويد الخزينة العمومية للدولة، والتي تقوم بدورها بتزويد المرافق العمومية ومختلف النفقات العامة وتغطيتها .

ولقد إرتأينا تقسيم هذا الفصل إلى المباحث كالتالي:

-**المبحث الأول:** مدخل لدراسة عصرنة الإدارة الضريبية.

-**المبحث الثاني:**ماهية التحصيل الضريبي،إجراءاته وطرقه.

-**المبحث الثالث:**إجراءات الإدارة الضريبية للرفع من التحصيل الضريبي

المبحث الأول: مدخل لدراسة عصرنة الإدارة الضريبية

منح القانون للإدارة الضريبية حقوق وصلاحيات تسمح لها بالقيام بعملية التحصيل الضريبي، كما إن النظام الجبائي الأحسن تصورا لا تكون له قيمة إلا بفضل الإدارة التي تطبقه، لذلك عرفت الإدارة الضريبية في الجزائر تطورا وإصلاحات هامة لبلوغ نظام ضريبي فعال.

المطلب الأول: تعريف الإدارة الضريبية ومهامها

تلعب الإدارة الضريبية دورا هاما في خلق البيئة الضريبية الملائمة في المجتمع، لذلك سنتناول من خلال هذا المطلب مفهوم الضريبة وأهم مهامها.

الفرع الأول: مفهوم الإدارة الضريبية

تعتبر الإدارة الضريبية مزيج من العناصر الإدارية والقانونية والمالية، كما أنها فرع من فروع الإدارة المالية لذلك فإنها تحتوي على نفس وظائف الإدارة الرئيسية والتي تتمثل في التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة،[1]حيث تختص الإدارة الضريبية بتنفيذ القوانين الضريبية والتحقق من سلامة تطبيقها من أجل حماية حقوق الدولة من جهة وحقوق المكلفين من جهة أخرى، واقتراح تعديلات والتشريعات الضريبية التي ترتقي بالنظام الضريبي إلى درجات من الإتقان والكمال وتساعد المجتمع على تحقيق أهدافه الاقتصادية والاجتماعية والسياسة.[2]

وبالتالي فإنها تشكل الجهاز الفني الذي يتمتع بالشرعية القانونية، والذي يتحمل مسؤولية تنفيذ التشريع الضريبي ويعمل كهمزة وصل بين المكلفين بالضريبة والنظام الضريبي،[3] وباعتبار انها السلطة المنفذة لأحكام قانون

---

[1] ناصر مراد،**فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق**، دار هومة، الجزائر،2003، ص155.

[2] حامد عبد المجيد دراز، **النظم الضريبية**،الدار الجامعية، مصر، 1999، ص145.

[3] منور أوسرير، محمد حمو، **محاضرات في جباية المؤسسات**، مكتبة الشركة الجزائرية بودواو، الجزائر، 2009، ص77.

الضرائب فهي تتولى فرض الضريبة وتحصيلها، ولها أن تصدر التعليمات التنفيذية والتفسيرية بهدف تطبيق القانون.[1]

وعليه يمكن القول أن الإدارة الضريبية هي الجهاز التنفيذي المكلف بتطبيق التشريع الضريبي والتحقق من سلامته، حماية لحقوق الدولة والمكلفين على حد سواء، فهي تتولى فرض الضريبة وتحصيلها من خلال السلطة التي خولها لها القانون.

- **الفرع الثاني: مهام الإدارة الضريبة**

تتجلى أهم المهام الموكلة للإدارة الضريبية في[2] :

-القيام بالمراقبة الضريبية؛

-تحصيل الديون الضريبية لدى المكلفين؛

-تفسير التشريع الضريبي من خلال إصدار القرارات التنظيمية وتطبيق هذا القانون؛

-تنظيم وتسيير المصالح الضريبية وضبط انتشارها عبر الأقاليم؛

-إدارة الموارد البشرية الضريبية عن طريق تأهيلها، توظيفها، وتكوينها وفق الإجراءات المعتمدة في الإدارات العمومية؛

-القيام بالتحقيقات الضريبية في مجال مكافحة الغش الضريبي؛

-إدارة تكنولوجيا المعلومات الضريبية لعملها سواء بشكل مباشر أو خلال اللجوء إلى المقاولة من الباطن.[3]

---

[1] زعزوعة فاطمة، **الحماية القانونية الممنوحة للأشخاص الخاضعين للضريبة**، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، كلية الحقوق،2012-2013، ص41.

[2] عبد المجيد قدي، **دراسات في علم الضرائب**، دار جري، الأردن، 2011، ص272.

[3] فتيحة صالي، يوسف قاشي، **تفعيل وتطوير الإدارة الضريبية لمواجهة التحديات المعاصرة**، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، مجلد 06-العدد:02-ديسمبر 2021، ص33.

المطلب الثاني: وظائف ومقومات الإدارة الضريبية

للإدارة الضريبية العديد من الوظائف التي تقوم بها للقيام بالمهام الموكلة إليها، ولأداء هذه الوظائف يجب أن تتوفر على عدة مقومات والتي سنتناولها فيما يلي:

الفرع الأول: وظائف الإدارة الضريبية

تقوم للإدارة الضريبية بالعديد من الوظائف الإدارية والتي يمكن تخليصها فيما يلي:

1. وظيفة التخطيط:

يتمثل التخطيط الضريبي في تحليل الأوضاع السائدة والتنبؤ بالأوضاع المستقبلة وتحديد الأهداف التي يجب تحقيقها في مجال الإدارة الضريبية، ثم رسم السياسات والخطط والبرامج التي تساعد على تحسين الأداء ورفع الكفاءة وتنسيق الأنشطة الإدارية.[1]

2. وظيفة التنظيم:

ينطوي التنظيم في مجال الإدارة الضريبية على حصر المهام الملقاة على عاتق الإدارة في ظل النظام الضريبي السائد، وتوصيف الوظائف ثم تشكيل الهيكل التنظيمي في تحديد واختيار أفراد الإدارة اللذين سيقومون بهذه الوظائف، أوتفويض كل فرد السلطات والصلاحيات التي تمكنه من أداء أعماله عل الوجه الأمثل.[2]

3. وظيفة التوجيه:

يأتي التوجيه بكل ما يتضمنه من إعداد النماذج المتعلقة بطاقة عمليات الإدارة الضريبية، من تقدير وربط ومراجعة وفحص وتعديل الربط وتحصيل الضريبة وإصدار القرارات والتعليمات والتفسيرات المتعلقة بها، وإجراءات ووسائل مكافحة التهرب الضريبي وإيصال كل هذه التوجيهات للمرؤوسين وترغيبهم للعمل بها

[1] منور اوسرير، محمد حمو،مرجع سابق، ص77.

[2] حامد عبد المجيد دراز، مرجع سابق، ص146.

والإشراف على تطبيقها حتى تضمن تضافر الجهود وتوحيد المعاملة بين فروع الإدارة الضريبية، وتحقيق الأهداف المرجوة دون إسراف أو تبذير.[1]

4. وظائف الرقابة:

تسمح هذه الوظيفة بتقييم إنجازات الإدارة الضريبية وتحديد المعوقات التي أدت إلى عرقلة تحقيق تلك الأهداف المخططة، كما تسمح هذه الوظيفة باكتشاف الأخطاء المرتكبة قصد تحليلها ومعالجتها بشكل يسمح بعدم تكرارها في المستقبل.[2]

- **الفرع الثاني: مقومات الإدارة الضريبة**

يتطلب نجاح إدارة الضرائب في تأدية وظائفها توفر عدة مقومات نجملها فيما يلي[3]:

– توفر العناصر الفنية والإدارية ذات الكفاءة العالية والخبرة الواسعة،وذلك من خلال تكوين متخصص في الضرائب والذي يرفع مستوى تأهيل وتدريب تلك العناصر كلما كان جديد في الميدان الضريبي.

– ترقية الحوار بين الإدارة والمكلف لتحسين العلاقة بينهما وبين ثقة المكلف.

– تزويد الإدارة الضريبية بالأجهزة الحديثة من أجل رفع مستوى الخدمات وإحصاء مختلف الممولين، وتحديد ما سيلحق عليهم من ضرائب.[4]

– وضع نضم رقابة ضريبة فعالة، والتي تتميز بدقتها وسرعة اكتشاف مختلف المخالفات المرتكبة، مع فرض العقوبات المناسبة لمرتكبيها.[5]

---

[1] شرقي وليد، شويخي فتحي، **واقع وأفاق العصرنة الإدارة الجبائية في الجزائر**، دراسة حالة مركز الضرائب البويرة خلال الفترة 2016–2019، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، 2019–2020، ص06.

[2]قاشي يوسف، **واقع النظام الضريبي الجزائري وسبل تفعيله**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، 2014–2015، ص99.

[3] ناصر مراد، مرجع سابق، ص116.

[4]قاشي يوسف، مرجع سابق، ص99.

[5] منور أوسرير، محمد حمو، مرجع سابق،ص79.

– تبسيط أحكام قوانين الضرائب وعدم التعقيد والابتعاد عن التعديلات المتكررة في تسهيل عمل موظفي إدارة الضرائب.[1]

– القضاء على السلوك الإداري البيروقراطي ،حيث إن البيروقراطية تؤثر سلبا على مردودية النظام الضريبي.[2]

– إقامة تعاون وثيق بين إدارة الضرائب ومختلف الإدارات الحكومية مثل إدارة الجمارك والبنوك، قصد تزويد إدارة الضرائب لما تحتاجه من معلومات وتوضيحات حول نشاط المكلفين، ونشيرأنذلك التعاون يجب أن يتحقق بين مختلف الإدارات الحكومية مثل إدارة مفتشة الضرائب وإدارة تحصيل الضرائب، حتى يسهل متابعة وضعية المكلفين. [3]

المطلب الثالث: عصرنة وتحديث الإدارة الضريبية في الجزائر

تهدف عملية عصرنة الإدارة الضريبية في الجزائر إلى تغيير تنظيم هياكلها الإدارية وكيفية تسييرها، وهذا بإتباع أسلوب جديد يعتمد بالدرجة الأولى على تجميع المهام في مصلحة واحدة، وتصنيف المكلفين بالضريبة حسب درجة أهميتهم، وكذا استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال الحديثة بغية تسهيل الإجراءات الضريبية للمكلفين بالضريبة، والرفع من مستوى الاستجابة الطوعية لديهم.

- **الفرع الأول: دواعي عصرنة الإدارة الضريبية في الجزائر**

يمكن عرض أهم دواعي عصرنة الإدارة الضريبية في النقاط التالية :[4]

1.نقص الكفاءة والإمكانيات البشرية:

---

[1] فتيحة صالي، مرجع سابق، ص34.

[2] شرقي وليد، شويخي فتحي، مرجع سابق،ص7

[3] الأحول إيمان، **أثر العلاقة ما بين المكلفين بالضريبة وإدارة الضرائب على المردودية الضريبية**، دراسة ميدانية لمركز الضرائب لولاية مستغانم، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر آكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2020–2021، ص26.

[4] بوزيان فيصل ومحي الدين محمود عمر،**عصرنة الإدارة الجبائية في الجزائر ودورها في تحسين العلاقات مع المكلفين بالضريبة**، مجلة المعيار، الجزائر، المجلد 12، العدد 01،2021، ص297.

تعد الإدارة الضريبية من بين أضعف المصالح استقطابا للكفاءات، وحاملي الشهادات الجامعية،مما أثر سلبا على أدائها، وهذا ما تحاول وزارة المالية تداركه في إطار برنامج عصرنة الإدارة الضريبية.

2.تدهور وضعية الهياكل ونقص الوسائل الإدارية:

تعاني الإدارة الضريبية من تدهور حالة مقراتها، وهياكلها حيث أن النصف (1/2) منها تتراوح حالته بين المتوسط والسيئ، كما أن بعضها لا تعود ملكيته لإدارة الضرائب بل هي مستأجرة لدى مصالح ديوان الترقية والتسيير العقاري أو هيئات وإدارات أخرى.

3.الفساد الإداري:

إن انخفاض مستوى التكون الأخلاقي لدى موظفي الإدارات العمومية، والإدارة الضريبية منهم، ينطوي على مخاطر تفوق في أثارها مخاطر انخفاض مستوى تأهيلهم تكوينهم، فافتقار النزاهة، الأمانة لدى هؤلاء الموظفين وعدم ترفعهم عن الشبهات تجعل من الفساد الإداري عملية سهلة،كما لا نخفي خطورة المشكلات التي يثيرها قيام الإدارات الضريبية، بإفشاء ما تتضمنه إقرارات مكلفي الضرائب من أسرار تتعلق بأنشطتهم وأرقام أعمالهم ودخولهم.

- **الفرع الثاني: مضمون عصرنة الإدارة الضريبة في الجزائر**

سعت الإدارة الضريبية في الجزائر باعتبارها طرف هام وفعال في تحسين خدماتها العمومية من أجل الوصول إلى مستويات تحصيل ممكنة، وفي هذا الصدد قامت بوضع استراتيجية لعصرنة هياكلها التنظيمية والتشريعات الضريبية لها، إذا ارتكز برنامج العصرنة على محورين أساسيين هما:

أولا:إصلاح هياكل الإدارة الضريبية

لقد تم استحداث هياكل جديدة على مستوى المصالح الخارجية للإدارة الضريبية تمثلت في:

1.مديرية كبريات المؤسسات (DGE):

يندرج مسار مديرية كبريات المؤسسات المنشأة بموجب المادة 32 من قانون المالية لسنة 2002، في إطار البرنامج الشامل لتحديث الإدارة الضريبية سواء من الناحية التنظيمية أو العملية.

تقوم مديرية كبريات المؤسسات، التي تم فتحها للجمهور بتاريخ02جانفي 2006، بتسيير أساسا الملفات الضريبية المتعلقة بالمؤسسات التابعة للقانون الجزائري الخاضعة للضريبة على أرباح الشركات التي يفوق أعمالها 100مليون دينار جزائري، الشركات البترولية وكذا الشركات الأجنبية التي ليس لها إقامة مهنية في الجزائر ولقد بلغت تكلفة إنجاز مديرية كبريات المؤسسات مبلغ مائة وتسعة وسبعون مليون ومائة وثمانية عشر ألف وثمان مائة وأربعون دينار جزائري179.118.840 دج.[1]

2.مراكز الضرائب (CDI):

تطمح المديرية العامة للضرائب أن تتحول إلى دارة عصرية فعالة وكفئة، من أجل ذلك فقد تقرر في إعادة تنظيم مصالحها الخارجية استحداث مراكز الضرائب (CDI) بموجب المرسوم التنفيذي رقم 06-327، المؤرخ في 24 سبتمبر 2006(مع العلم أن المادة (31) من قانون المالية لسنة 2005 هي أول من ذكر مراكز الضرائب عندما تكلمت عن تواريخ وكيفية دفع الضريبة على أرباح الشركات، ونظام الأقساط المؤقتة والتسديدات الفصلية للمكلفين التابعين لاختصاصها)، وهذا بغية توحيد المهام الضريبية وجمعها في مصلحة واحدة تتكفل بعمليات الاستقبال والإعلام، التسيير، التحصيل، المراقبة، المنازعات، للمكلفين بالضريبة من أصحاب المهن الحرة والمؤسسات الخاضعة للنظام الحقيقي لفرض الضريبة الذين يزيد رقم أعمالهم السنوي عن ثمانون ملايين دينار (80.000.000دج) (حسب قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لسنة 2021).[2]

3.المركز الجواري للضرائب (CPI):

[1] شرقي وليد شوايخي فتحي، مرجع سابق، ص.27

[2] حراش إبراهيم، **عصرنة إدارة الضرائب لزيادة فعالية التسيير في ظل الإصلاح الضريبي**، دراسة تقييمية للتجربة الجزائرية للفترة ما بين 2002-2010، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتورا في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعليوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2011-2012،ص184.

يمثل إطلاق هذا المركز مرحلة الانتهاء من برنامج عصرنة هياكل الإدارة الضريبية وإجراءات تسييرها، الذي تم الانطلاق فيه سنة 2006، يعتبر المركز الجواري للضرائب هيئة مخصصة لتسير الملفات الضريبية وتحصيل الضرائب المستحقة من فئة واسعة ممثلة أساسا في المكلفين بالضريبة التابعين لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة بهدف إنشاء المركز الجواري للضرائب الذي يحل محل الهياكل المتواجدة حاليا (المفتشيات والقبضات) إلى ضمان تقديم أحسن خدمة نوعية للمكلفين بالضريبة وذلك من خلال تبسيط وتنسيق وعصرنة الإجراءات، يضع هيكل وحيد مختص يتولى جميع المهام الضريبية الممارسة من قبل المفتشيات والقبضات لتمكينهم من أداء جميع واجباتهم الضريبية، وهو مكلف بتسيير الملفات الضريبية التي يقل رقم أعمالهم السنوي عن 8.000.000 دج (حسب قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لسنة 2022)، كما يختص هذا المركز بتسيير ملفات المكلفين بالضريبة التابعين للنظام الجغرافي ويمثلون 5٪من الإيرادات الجبائية.[1]

ثانيا:إدراج تكنولوجيا المعلومات والاتصال على مستوى الإدارة الضريبية:

يعتبر إدراج التكنولوجيا الحديثة للإعلام والاتصال على مستوى الإدارة الضريبية مرحلة هامة في مواصلة برنامج العصرنة، وهي تتطلب تكييف التشريع الضريبي من أجل التوجه نحو التقنيات غير المادية وتأطير التسيير الإلكتروني للعمليات الضريبية.

وبالفعل قامت المديرية العامة للضرائب في إطار برنامج التحديث بالتعاقد مع شركة اسبانية INDRA– SITAMAS قصد اقتناء ووضع نظام معلوماتي جبائي SAP، الذي يشكل أحد الركائز الأساسية لعصرنة الإدارة الضريبية.[2]

إن تطبيق هذا النظام المعلوماتي الرابط (Interface) على مستوى مصالح المديرية العامة للضرائب يسمح بتبادل المعلومات مع الإدارات العمومية الأخرى ذات الطابع الإعلامي (كالديوان الوطني للإحصائيات، المديرية

[1] أحسن ركي، سمير عماري، **واقع وآفاق عصرنة الإدارة الضريبية في الجزائر**، مجلة الأرصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية كلية الاقتصاد والتجارة وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955 ،سكيكدة، الجزائر،المجلد 3 /العدد :1، جوان 2020،ص27.

[2] بوزيان فيصل، محي الدين محمود عمر، مرجع سابق، ص298.

العامة للجمارك، والمركز الوطني للسجل التجاري)، بغية الحصول على المعلومات المفيدة وفي الوقت المناسب، كما يهدف تطبيق هذا النظام إلى تحقيق النجاعة من خلال:[2][1]

-المساهمة في تخفيض الحصص التي تمثل مستحقات ضريبة الإدارة الضريبية لدى المكلف بالضريبة والتي يصعب تحصيلها، وبالتالي زيادة معدلات التحصيل الضريبي والحد من مشكل انعدام الثقافة الضريبية التي تعاني منه الإدارات الضريبية.

-الإلمام الشامل بالمكلفين بالضريبة كل حسب وضعيته الخاصة أوخصوصياته؛

-تعزيز الثقافة الجبائية لدى المكلفين بالضريبة من خلال اعتماد تقنية التحصيل الإلكتروني؛

-التكفل السريع بانشغالات المجتمع الضريبي سواء تعلق الأمر منها بالانشغالات الجبائية أو الانشغالات الخاصة بحسن الاستقبال وتحسين نوعية الخدمة العمومية على مستوى الإدارة الجبائية؛

-المعالجة السريعة والفعالة للكم الهائل من التصريحات الضريبية للمكلفين بالضريبة في آن واحد؛

سهولة وسرعة التعرف واكتشاف المكلفين بالضريبة الذين يثبت ارتكابهم للغش والتهرب الضريبي، والذين يخلون بالتزاماتهم الضريبية.

المبحث الثاني: ماهية التحصيل الضريبي، إجراءاته وطرقه

تعتبر عملية التحصيل الضريبي المرحلة الأخيرة والأهم التي تصل إليها الضريبة، والتي من خلالها تحقق أهم هدف لها والمتمثل في توفير موارد مالية دائمة للدولة.

المطلب الأول: مفهوم التحصيل الضريبي وأهميته

سنتطرق في هذا المطلب إلى مفهوم التحصيل الضريبي وأهميته، وكذا مراحل التحصيل الضريبي.

[1] حراش ابراهيم، مرجع سابق، ص192.

[2] بوزيان فيصل، محي الدين محمود عمر، مرجع سابق، ص298-299.

الفرع الأول: مفهوم التحصيل الضريبي وأهميته

تعددت مفاهيم التحصيل الضريبي نظرا للأهمية التي يحتلها وسنحاول فيما يلي تلخيص أهمها.

أولا: مفهوم التحصيل الضريبي

لقد تعددت تعاريف للتحصيل الضريبي حيث يمكن تلخيصها فيما يلي:

التحصيل الضريبي هو مجموعة من القوانين الإدارية التي تظهر بموجب النصوص القانونية والتشريعية والتنظيمية المطبقة على العمليات الهادفة إلى نقل مبالغ الضريبة من جيوب المكلفين إلى صناديق خزينة الدولة.[1]

ويمكن أيضا تعريف التحصيل الضريبي على أنه مجموع عمليات والإجراءات التي يتم من خلالها نقل قيم الضريبة من المكلف بأدائها إلى الخزينة العمومية للدولة.[2]

كمايقصد بتحصيل الضريبة مجموع العمليات والإجراءات التي تؤدي إلى نقل دين الضريبة من ذمة المكلف إلى الخزينة العمومية وفق قواعد وإجراءات منصوص عليها في القانون. [3]

وفي الأخير يمكن القول أن التحصيل الضريبي هو عملية يتم بواسطتها تحويل قيمة الضريبة من ذمة المكلف إلى الخزينة العمومية وفق قواعد وإجراءات منصوص عليها في القانون.

ثانيا: أهمية التحصيل الضريبي

تلعب الضرائب دورا هاما في تزويد الخزينة العمومية للدولة التي تقوم بدورها بتزويد المرافق العمومية ومختلف النفقات العامة وتغطيتها وتحقيق توازن اجتماعي واقتصادي، لذلك تهدف الدولة من وراء عملية التحصيل إلى ما يلي:[1]

---

[1] يحياوي نصيرة، **تنظيم عملية التحصيل الضريبي فيالجزائر**،معارف(مجلةعلميةمحكمة) –السنة التاسعة–العدد16 (جوان 2014)، ص 386.

[2] محمد عباس محرزي، **إقتصاديات الجباية والضرائب**، دار هومة للطباعة والنشروالتوزيع، الجزائر، 2008، ص155.

[3] أحمد بساس، محمد دوة، **أهمية التحصيل الجبري في تعظيم الحصيلة الضريبية**، دراسة تحليلية للإجراءات التحصيل الجبري وفق النظام الضريبي الجزائري، مجلة القانون العقاري، العدد 15(خاص)، 2021،ص120.

-خلق التوازن بين الإيرادات والنفقات العامة؛

-الحفاظ على الاقتصاد الوطني بفضل التمويل المتواصل لخزينة الدولة؛

-تنظيم الدولة وتسيير مرافقها؛

-منع التهرب عن طريق مختلف العقوبات.

الفرع الثاني: مراحل التحصيل الضريبي:

رغم أن للضريبة جوانب اقتصادية، سياسية، اجتماعية، وقانونية تعكس الطبيعة المتشابكة لها إلا أن ثمة جانب فنيا يحكم فرضها وجبايتها والذي يمر بالعديد من المراحل التي يمكن تلخيصها فيما يلي:

1-مرحلة تحديد وعاء الضريبة:

يمكن تعريف وعاء الضريبة بأنه المادة أو المال أو الشخص الخاضع للضريبة مع ضرورة توافر العنصر الزمني لهذا الوعاء،(فقد تفرض الضريبة سنويا، أوعند جني المحصول ...إلخ) حسب الأنظمة المحددة لذلك[2]، حيث يتوقف حجم الحصيلة الضريبية على طريقة تحديد الوعاء الضريبي أو تقدير قيمة الدخل الخاضع للضريبة.

2-مرحلة تصفية الضريبة:

يقصد بتصفية الضريبة، تحديد دين الضريبة، أي تحديد المبلغ الذي يتعين على المكلف بالضريبة دفعه، ولكي تحدد الإدارة الضريبة دين الضريبة يجب عليها أولا أن تتحقق من أن كافة شروط فرض الضريبة تنطبق على المكلف بالضريبة بالتحديد، وتتمثل هذه الشروط في تحقق الواقعة المنشأة للضريبة وتحديد مقدارها،.[3]

3-مرحلة تحصيل الضريبة:

---

[1] تناجي عيسى، سعداوي محمد **آليات التحصيل الجبائي وسبل تحسينها**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، 2020-2021، ص8-9 .

[2] حميد بوزيدة، **جباية المؤسسات**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2007،ص30.

[3] نفس مرجعسابق، ص155.

مرحلة تحصيل الضريبة هي أخر مرحلة تصل إليها الإدارة الضريبية وأهمها وهي موضوع دراستنا.

المطلب الثاني: قواعد وإجراءات تحصيل الضريبة

يتم تحصيل الضريبة وفق مجموعة من قواعد وإجراءات حددها المشرع الجبائي والتي سنتناولها فيما يلي:

أولا: قواعد التحصيل الضريبي

نعني بقواعد التحصيل الضريبي تلك القواعد القانونية التي حددها المشروع الجبائي لتحصيل وجباية الضريبة، والتي يمكن تلخيصها في الفعل المولد للضريبة، الملائمة في التحصيل، والاقتصاد في نفقات التحصيل.

1- الفعل المولد للضريبة:

الفعل المولد للضريبة تحدده نصوص التشريع الجبائي ويعني السلوك المؤدي إلى تحصيل حق الضريبة، والفعل مولد للضريبة يختلف باختلاف نوع وطبيعة الضريبة، فيما يخص الضرائب المباشرة، نجد أن الضريبة على الدخل الإجمالي بموجب دخول القيم المنقولة،مثلا الفعل المولد لهذه الضريبة يتمثل في توزيع إيراد القيم الخاضعة للضريبة أي وضعه تحت تصرف مستحقيه، أما فيما يخص الأرباح الصناعية والتجارية والحرفية، فهو يتمثل في تحقيق الربح في نهاية السنة المالية للمؤسسة أو الشركة، أما الأجور والمرتبات فإن الفعل المولد للضريبة يتمثل في حصول الأجير على مرتبه أو أجرته، وفيما يتعلق بالضرائب غير المباشرة، فيعتبر مرور السلعة للحدود الإقليمية للدولة هو الفعل المولد للضريبة بالنسبة الاستيراد أو التصدير.[1]

2-الملائمة في التحصيل الضريبي:

حتى يكون التحصيل الضريبي فعال وناجح لابد أن تتميز إجراءاته بالبساطة، ومواعيده وأساليبه تتلاءم مع الظروف التي يعيشها المكلف بدفع الضريبة، حيث لا يتضرر هذا الأخير عند دفع الضريبة، فعلى الضريبة أن تكون محصلة في الأوقات والظروف وبالطرق الأكثر ملائمة للمكلف بدفعها، يجب أن يكون التحصيل الضريبي

[1] دوادي محمد، **الإدارة الجبائية والتحصيل الضريبي في الجزائر**، مذكرة التخرج لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية أوالعلوم التجارية والتسيير، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2005-2006، ص 16-26.

في وقت مناسب يخدم كلا من الطرفين، فلا يضر بالمكلف بالضريبة ولا يترتب عنه إضرار بالخزينة العمومية.

[1]

3-الاقتصاد في نفقات التحصيل الضريبي :

تخفيض نفقات التحصيل الضريبي ضرورة ملحة ولازمة على الإدارة الضريبية، بحيث يكون الفرق ما بين ما يدفعه المكلف بالضريبة وما تحصله الإدارة الضريبية أقل ما يمكن،لأن زيادة في نفقات الضريبة سيؤثر سلبا على التحصيل الضريبي، وبالتالي على إيرادات الخزينة العمومية، أو بتعبير أخر كلما قلت نفقات التحصيل الضريبي كلما كانت المردودية الضريبية أحسن وأهم.

وعلى هذا الأساس يهدف مبدأ الاقتصاد في نفقات التحصيل الضريبي إلى زيادة وفرة حصيلة الضرائب، إلا أن هذا المبدأ يبقى تطبيقه نسبيا وهذا راجع الى أن التنظيم التقني للضرائب يتطلب عدة عمليات وتقنيات جد معقدة في بعض الأحيان، إذ يشتمل على تحديد وعاء الضريبة ثم تصفية الضريبة لتتبعها بعد ذلك عملية التحصيل، بالإضافة إلى عملية المراقبة الجبائية للتأكد من صحة التصريحات المقدمة من طرف المكلفين بالضريبة إلى مصالح الإدارة الضريبية المختلفة.

ثانيا:إجراءات التحصيل الضريبي

عندما يتم تحديد دين الضريبة المستحقة على المكلف بصفة نهائية، وتصبح الضريبة واجبة الأداء يحول الملف للتحصيل ويقوم قسم التحصيل بإثبات تاريخ استلام الملف ومراجعة حساب المكلف لتحديد المبالغ التي دفعها خلال العام، سواء عن طريق الحجز من المنبع أو الأقساط المقدمة أو ما سدده المكلف من واقع الإقرار عند تقديمه، فإذا ما كان مجموع المبالغ التي دفعها المكلف خلال العام تزيد عن مقدار الضريبة المستحقة، فإن على الإدارة الضريبية أن تثبت حسن نواياها فتسارع برد المبالغ قبل أن يتقدم المكلف بطلب الاستيراد، ولا شك أن مثل هذه الإجراءات سوف يكون له الأثر في كسب ثقة المكلف واحترامه للإدارة الضريبية، وتحسين العلاقات

[1] نفس مرجع سابق، ص18.

بينهما، أما إذا كان مجموع المبالغ التي دفعها المكلف خلال عام أقل من الضريبة المستحقة عليه، فعلى قسم التحصيل أن يخبر المكلف بسداد المبالغ المستحقة عليه بالكامل، فيثبت ذلك أمام اسمه بالسجل، أوقد يتطلب من الإدارة الضريبة إذا ما أجاز المكلف عن أداء الضريبة المستحقة في الموعد المحدد، فعلى قسم التحصيل أن يسارع باتخاذ كافة الإجراءات الإدارية والقانونية ضمانا لحقوق الخزينة العمومية.[1]

المطلب الثالث: طرق تحصيل الضريبة

بعدما يتم تحديد دين الضريبة المستحقة على المكلف بصفة نهائية تأتي المرحلة الأخيرة وهي مرحلة التحصيل، وهي مرحلة مهمة لأنه يترتب عليها جمع الحصيلة التي تم تقديمها من قبل وإلا تصبح جميع الخطوات السابقة من تحديد الوعاء وربط الضريبة لا قيمة لها طالما أن التحصيل لم يتم، وتتم عملية التحصيل وفق طرق قانونية وفي هذا المطلب سنتطرق إلى أهم الطرق وآلية عملية التحصيل الضريبي وضماناته.

الفرع الأول:طرق التحصيل ضريبي

تعتبر عملية التحصيل الضريبي أهم عملية، لإن بموجبها يتم نقل الأموال من المكلف إلى خزينة الدولة وتتم هذه العملية على مستوى القباضات وتتم وفق طرق قانونية نذكرها كالتّالي:

1-التوريد المباشر: (طريقة الوفاء المباشر):

حسب هذه الطريقة، عندما يتم تحديد دين الضريبة تخطر الإدارة الضريبية المكلف بمقدار الضريبة المستحقة عليه، وميعاد الدفع والإجراءات التي يجب اتباعها بتوريد قيمة الضريبة إلى الجهة المختصة (قباضة الضرائب) في الميعاد او المواعد المذكورة ويتبين لنا من هذا أن التوريد المباشر يتم دفعة واحدة، وقد يتم التوريد المباشر للدين الضريبي من خلال قيام المكلف بلصق طوابع الدمغة، إذا بمجرد تحديد دين الضريبة الدمغة يقوم المكلف

[1] يحياوي نصيرة، مرجع سابق، ص386-387

بالوفاء المباشر بدين الضريبة عن طريق شراء طوابع الدمغة اللازمة ولصقها على العقود والشهادات والمحررات وغيرها.[1]

2-طريقة الأقساط المقدمة:

في هذه الحالة يكون للمكلف من الخبرة ما يمكنه من تقدير قيمة الضريبة التي تستحق عليه نهاية العام بطريقة تقريبية، فيقوم بتوريد المبالغ الضريبية في شكل أقساط دورية في تواريخ محددة مقدما تحت حساب الضريبة، بحيث تتولى إدارة الضرائب إجراءات الربط وتحديد دين الضريبة، بحيث تقوم بعمل تسوية على أساس ما تم دفعه من أقساط أثناء السنة، فتطالبه بدفع ما تبقى عليه أو ترد له ما زاد عن قيمة الضريبة أو ترحل هذا المبلغ كقسط مقدم تحت حساب الضريبة، كما قد تتولى بعض التشريعات الضريبية تحديد طريقة احتساب الأقساط وعددها ومقدارها ومواعيد دفعها، ويمتاز هذا الأسلوب في كونه يخفف من وقع الضريبة على المكلف ويجعل أداؤها سهلا وميسورا بعكس الحال لو انتظر المكلف نهاية السنة فيتراكم عليه مقدار الضريبة المستحقة، وقد يتعذر عليه دفعه في ذلك الوقت.[2]

3-طريقة الحجز من المنبع:

وهي أهم طرق التحصيل تنعدم فرص التهرب الضريبي من قبل المكلف، لأن هذه الطريقة تمكن من تحصيل قيمة الدين الضريبي في نفس اللحظة التي يحصل فيها المكلف على دخله على هذا الأساس لا يوجد أي فاصل زمني يتخلل الفترة التي تنقضي بين الحصول على الدخل وبين سداد الضريبة، وطبقا لهذه الطريقة لا يقوم المكلف بسداد المبلغ بل نتولى عنه هذه المهمة[3]

---

[1] حميد بوزيدة، مرجع سابق، ص35-36

[2] سماعين عيسى، **تطبيقات طرق التعديل الضريبي في النظام الضريبي الجزائري**، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، مخبر العولمة وانعكاساتها على اقتصاديات دول الشمال الإفريقي، مجلة القانون العقاري، العدد 15 (خاص)، 2021 ص24.

[33] خبابة نور الإسلام و كرويو نور الاسلام، **طرق التحصيل الجبائي في الجزائر**، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماسترأكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج، 2020-2021، ص24.

وبالإضافة على ذلك، فإن هذه طريقة توفر على مصلحة الضرائب صرف تكاليف هامة لجباية هذه الضريبة، حيث يلتزم المكلف بدفعها لمصلحة التحصيل في الآجال القانونية.

الفرع الثاني:آلية عملية التحصيل الضريبة في النظام الجبائي الجزائري

سنتعرض في هذا الفرع إلى ألية عملية التحصيل في كل من نظامين الحقيقي والجزافي وأيضا وثائق عملية التحصيل.

1- تكوين الملف:

يقوم الأشخاص مهما كانت صفتهم طبيعيين أو معنويين بتكوين ملف جبائي يودع لدى مفتشية الضرائب التابعة للمنطقة التي سوف يزاولون بها نشاطهم ويتضمن الملف ما يلي :[1]

- **بالنسبة للأشخاص الطبيعيين:**

- شهادة الميلاد الأصلية.

- شهادة الإقامة.

- نسخة من عقد الكراء أو الملكية.

- طلب خطي للوضعية الجبائية.

-تقرير المحضر القضائي.

- بالنسبة للأشخاص المعنويين (المؤسسات):

-شهادة الميلاد الأصلية للمسير وشركاؤه؛

-هيكل المؤسسة؛

[1] محمد العلاوي، **دراسة تحليلية لقواعد تأسيس وتحصيل الضرائب في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتورا، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة خيضر، بسكرة، 2014-2015، ص63-64.

– عقد الكراء أو الملكية؛

– شهادة الإقامة للمسير الجبائية وشركاؤه؛

–طلب خطي للوضعية الجبائية؛

–تقرير المحضر القضائي؛

2–إخضاع المكلف لنظام جبائي معين: (أنظر ملحق رقم1)

هناك نوعين من الأنظمة الجبائية في الجزائر، وهما النظام الحقيقي والنظام الجزافي، يتم اختيار النظام المناسب للمكلف حسب طبيعة النشاطات التي يمارسها.

أ–النظام الحقيقي:

يفرض النظام الحقيقي على المكلف بالضريبة بصفة إجبارية في حالة ما إذا تجاوز رقم الأعمال السنوي مبلغ 8 مليون دج .[1]وأيضا إذا كان المكلف عبارة عن شخص معنوي أو مستورد أو بائع جملة فإنه تلقائيا يخضع للنظام الحقيقي.

ب–النظام الجزافي:

إذا كان رقم الإعمال أدنى من 8 مليون دج فإنه سيخضع مباشرة للنظام الجزافي.[2]

3–تحضير الإشعار بالدفع وتحصيل الضرائب: (أنظر ملحق 2)

تقوم المفتشية بتحضير وإرسال الإشعار بالدفع للمكلف الذي يقوم هو بدوره بتوجه إلى القباضة بعد لدفع الضريبة المستحقة عليه.

4–طرق دفع:

تتم عملية دفع الضرائب عبر إحدى الطرق التالية:

[1]جدوم مريم، خالدي فاطمة، **دراسة تقيمية لنظام التحصيلات الضريبية،دراسة حالة ولاية بومرداس**، مذكرة التخرج لنيل شهادة ماستر كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة بومرداس، 2016، ص40، بتصرف.

[2] محمد لعلاوي، مرجع سابق، ص64.

أ-الدفع نقدا:

مقابل عملية الدفع مبلغ الضريبة يقوم أمين الصندوق بتحرير وثيقة تسمى وصل الاستلامQuittance وتكون مختومة بطابع القباضة، والتي تثبت الدفع المادي للمكلف وتتضمن الوثيقة البيانات التالية:

- الرقم الجبائي؛

-مبلغ غرامة التأخر؛

-نوع الضريبة المدفوعة؛

ب-الدفع عن طريق الشيك أو الصك البريدي:

عندما تكون طريقة الدفع بشيك بنكي بمبلغ الضريبة يقوم أمين الصندوق بتحرير وصل الاستلام، يثبت استلام أمين الصندوق لشيك بمبلغ الضريبة، هذا الوصل يكون مختوم بطابع القباضة.

الفرع الثالث: ضمانات تحصيل الضريبة

لما كانت مرحلة تحصيل الضريبة هي أهم مراحل الضريبة، فكان على القانون الضريبي أن يمنح الإدارة الضريبية سلطات واسعة (ضمانات التحصيل) حتى تضمن الدولة الحصول على مستحقاتها ومن اهم هذه الضمانات نجد:

- المنازعة في مقدار الضريبة أو صحتها لا يوقف دفعها، فالدفع ملزم أولا ثم المعارضة بعد ذلك متى حان وقت استحقاقها (قاعدة الدفع ثم الاسترداد).

- يمنح القانون الضريبي دين الضريبة إمتيازا على كافة الديون حيث أن امتياز دين الضريبة يكفل له حق تتبع الأموال وفي أي يد كان حيث يمكن لمصلحة الضرائب أن تستوفي دينها على الفرد من التركة التي ورثها أولاده سواء كانت لم توزع بعد أو تم توزيعها بالفعل، كما يمنع القانون الضريبي إجراء مقامة بين دين الضريبة وبين ما يستحق للمكلف من ديون من الخزانة العامة .

– يمنح للموظفين المختصين على مستوى المصالح الضريبية حق الاطلاع على الوثائق والأوراق والدفاتر الموجودة لدى المكلف بالضريبة أو الغير، من أجل تمكينهم من تحديد دين الضريبة، بل ويجوز للنيابة العامة أن تطلعهم على ملفات أية دعوة مدنية أو جنائية، تساعدهم في تحديد مبلغ الضريبة، وقد وضع المشرع (الجزائري) سلسلة من العقوبات على من يعرقل استخدام هذا الحق سواء بالامتناع أو الإتلاف قبل انقضاء التقادم التي يسقط بعدها حق إدارة الضريبة.

– يمكن لمصلحة الضرائب أن تقوم بالحجز الإداري من أموال المكلف الذي يفشل أو يتأخر عن الوفاء بالضريبة في الأوقات المحددة.

المبحث الثالث: إجراءات الإدارة الضريبية للرفع من التحصيل الضريبي

هناك عدة **الإجراءات** التي تقوم بها الإدارة الضريبية والتي بدورها تساهم في الرفع من التحصيل الضريبي، وفي هذا المبحث سنتطرق إلى بعض تلك العوامل وكيفية تأثيرها على التحصيل الضريبي.

المطلب الأول: الأسلوب الودي والجبري كآلية للرفع من التحصيل الضريبي

تعتمد الإدارة الضريبية على نوعين من الأساليب للوصول إلى التحصيل الضريبي المرغوب فيه وهذه الأساليب متمثلة في التحصيل الودي (العادي) والتحصيل الجبري (الغير عادي).

الفرع الأول:التحصيل الودي آلية للرفع من التحصيل الضريبي

التحصيل الودي للضريبة هو إجراء عادي يتضمن استدعاء مباشر للمكلف قصد تسديد مستحقاته الضريبية في الوقت المحدد طبقا للتنظيمات الجاري العمل بها، وهذه العملية تعني توجه المكلف من تلقاء نفسه إلى الإدارة الضريبية.[1]

ويتم تحصيل الضريبة باتباع أحد الطرق التالية:

– التوريد المباشر؛

[1] جدومريم، خالدي فطيمة،مرجع سابق،ص73.

– طريقة الأسقاط المقدمة؛

–طريقة الحجز من المنتج (المنبع).

ومن هذا يمكن القول أنَ التحصيل الضريبي الودي يساهم في رفع من التحصيل الضريبي، لأنه هو أول وأسهل أسلوب تستخدمه الإدارة الضريبية في تحصيلها للضرائب، لأن المكلفين يتوجهون لمديريات الضرائب من تلقاء أنفسهم حيث لا تكون هناك أي صعوبة ولا مشقة على المكلفين في دفع ضرائبهم بل يدفعونها بكل ودية وبدون ضغوطات عليهم في أجالها المحددة قانونيا، وبالتالي، يمكن القول ان هذا الأسلوب له أثر إيجابي على الإيرادات الجبائية.

الفرع الثاني: التحصيل الجبري آلية للرفع من التحصيل الضريبي

عند امتناع المكلف عن دفع الضريبة بالطريقة الأولى التي ذكرناها سابقا، تلجأ الإدارة الضريبية إلى الطريقة الثانية المتمثلة في استعمال القوة أو التحصيل الجبري (المتابعات)، وهذا ضمانا لتحصيل حقوق الخزينة، وقد حدد المشرع الجزائري إجراءات المتابعة لمتابعة الممتنعين عن دفع الضريبة، وبهدف الرفع من التحصيل الضريبي، وسنستعرض فيما يلي إجراءات المتابعة الأولية ومختلف درجاتها.

أولا: إجراءات المتابعة الأولية

يتابع المكلف الذي لم يسدد حقوق الخزينة من خلال إجراءات المتابعة الأولية وتتمثل فيما يلي:

1– إرسال إنذارات :Avertissement des remises (انظر الملحق رقم 3)

يتم ارسال إنذارات (التنبيهات) إلى المكلفين المسجلين في سجل الضرائبٌ **Role**الذي يحتوي على المبلغ الواجب الدفع، طبيعة الضريبة، تاريخ قرار التحصيل، وأيضا مكان ويوم وساعة الاستقبال ترسل الإنذارات عن طريق أعوان المتابعة المحلفين والمرسمين إلى مقر نشاط المكلف [1].

2– الأمر بالمتابعة (الشروع في الملاحقات): Poursuivre de ordre

[1] خباية نور الإسلام، كريونور الإسلام، مرجع سابق، ص54–55.

يعد المحاسب المسئول عن تحصيل الضرائب، هو المؤهل الوحيد الذي يعطي الأمر بإجراء التحصيل، بواسطة مذكرة خاصة يذكر فيها حالة المكلف والمبالغ المستحقة عليه.

ثانيا: درجات المتابعة المختلفة: Poursuivre de degrés divers

إن المتابعة المتعلقة بمجال تحصيل الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، تشمل على أربعة مراحل من شأنها أن ترفع الحصيلة الضريبية كما يلي:[1]

1-التنبيه:Le commandement (انظر الملحق رقم 4)

إن التنبيهات هي أول درجات المتابعة وهي تحدد بعد يوم من تاريخ استحقاق الضريبة.

هذا السند يجب أن يتضمن البيانات الضرورية التالية:

-اسم ولقب وعنوان المدين بالضريبة؛

-رقم مادة الضريبةَ Article de l'imposition؛

-نشاط وسنة االتغريمexercice et année de l'imposition؛

-مبلغ الحصة montant de la cote.

2-الغلق المؤقت للمحلات المهنية:

بموجب المادة 34 من قانون المالية، أدرج المشرع الجزائري إجراءا قانونيا قسريا جديدا يتم قبل الحجز، يتمثل في الغلق المؤقت للمحلات المهنية للمكلفين المتقاعسين عن تسديد الديون الضريبية، هذا الإجراء لا يتعلق بنزع الملكية وإنما يخص تعليق انتفاع المكلف بممتلكاته لممارسة نشاطه المهني، حيث يهدف هذا الإجراء على الضغط على المكلف لإجباره على التحرر من ديونه الضريبية من خلال تعليق موارده المهنية مؤقتا وذلك بغلق محله المهني لمدة مؤقتة.

[1] رزاق لبزة عمر، **الملتقى الجهوي الخاص بالتحصيل الجبري**، المديرية العامة للضرائب، المديرية الجهورية للضرائب،من 25 إلى 27 ديسمب200،ص8.

-يتخذ قرار الغلق المؤقت من طرف مدير الضرائب بالولاية بناءا على تقرير يقدم من طرف القابض المتابع المختص إقليميا؛

-لا يمكن أن تتجاوز مدة الغلق 06اشهر ويبلغ قرار الغلق من طرف عون المتابعة الموكل قانونيا أو المحضر القضائي؛

-إذا لم يتحرر المكلف بالضريبة المعني بقرار الغلق من دينه الضريبي، أولم يكتب سجلا للاستحقاقات يوافق عليه القابض الضرائب صراحة في أجل 10 أيام، إبتداءا من تاريخ التبليغ يقوم المحضر القضائي أو العون المتابع بتنفيذ قرار الغلق.

3-الحجز: (انظر الملحق رقم 5)

إذا لم يدفع المكلف بالضريبة ما عليه من مستحقات بعد إرسال التنبيه أو الغلق المؤقت تنتقل الإدارة الضريبية على الإجراء الثالث وهو الحجز، والمقصود بالحجز هو حجز مال من أموال المكلف، سواءا تمثل في منقولات أو أموال مودعة لدى الغير أو عقارات حجزا تنفيذيا أو معناه قانونيا وضعه تحت يد القضاء تمهيدا لبيعه.

4-البيع:

تأتي عملية البيع بعد ثمانية (08) أيام كاملة من بداية الحجز على الأقل، في حالة ما لم تؤتى عملية الحجز بنتائجها المتمثلة في الحصول على الديون الضريبية، فإن قابض الضرائب يمكنه اللجوء إلى عملية بيع المحجوزات للحصول على الحقوق الضريبية من بيع ثمنها.[1]

وبالتالي تعد إجراءات المتابعة وسيلة فعالة للقضاء على التهرب والغش الضريبي، مما تساهم في الرفع من الحصيلة الضريبية.

المطلب الثاني: التقليل من المنازعات الضريبية كآلية في الرفع من التحصيل الضريبي

التقليل من منازعات كآلية للرفع من التحصيل الضريبي

[1]أحمد بساس، محمد دوة، نفس المرجع، ص126-129.

يمكن أن تلقى طرق تصفية وتحصيل الضريبة عدم رضا المكلف بالضريبة، لأنه قد يرى أنَ الإدارة الضريبية قد ظلمته عند إعدادها، لذا نص المشرع الضريبي في حالة وجود نزاع بين طرفين، إلى إمكانية الطعن في مثل هذه القرارات، الأمر الذي يساهم في التفاوض بين المكلف بالضريبة والإدارة الضريبية من خلال الوصول إلى اتفاق بين الطرفين وإيجاد حلول للخروج من هذه الأزمة، مما يساهم في الرفع من الحصيلة الضريبية، حيث نعني بالمنازعات الضريبية مجموع القواعد المطبقة على النزاعات التي تعترض المصالح الضريبية مع المكلفين، والناتجة عن نزاعات حول مسائل قانونية تتعلق بتحديد وجباية الضريبة من جهة، والبحث والتحقيق في المخلفات من جهة أخرى،[1]وهي كذلك تلك المنازعات التي تكون الإدارة الضريبية طرفا فيها وتنشأ بسبب تطبيقها للقانون الضريبي بصورة مباشرة على المكلفين والتي تتعلق بحصر المجتمع الضريبي وربط الضريبة وتحصيلها منهم.[2]وعليه فإن للمنازعات الضريبية اثر سلبي على التحصيل الضريبي، لذا تعمل الإدارة الضريبية على معالج ملفات المنازعات الضريبية، بهدف إيجاد حلولا لها للتقليل من آثارها السلبية على الحصيلة الضريبية وذلك من خلال ما يلي:[3]

-الطعن الإداري حيث يتعلق الأمر بالاحتجاجات المقدمة من طرف المكلف بالضريبة للإدارة الضريبية لما يرى أن الضريبة التي قد فرضت عليه من طرف إدارة الضرائب مبالغ فيها، لهذا يقوم المكلف بالضريبة بتسجيل شكاية أو احتجاج على مستوى المصالح المختصة خلال آجال محددة من طرف إدارة الضرائب. ويحرر الاحتجاج على ورق عادي.

-الطعن القضائي حيث يظهر هذا النوع من الطعون لما لا يجد احتجاج المكلف بالضريبة صدى على مستوى إدارة الضرائب بحيث كانت محلا عدم قبول ضمني أو تصريحي ويتم الطعن أمام العدالة.

---

[1] بن أعراب محمد، **محاضرات في مادة المنازعات الضريبية**، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف 2، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2021، ص9.

[2]الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وزارة المالية ،المديرية العامة للضرائب، المديرية الجهوية للضرائب ورقلة،الملتقى الجهوي الخاص بالتحصيل الخيريمن 25 الى27 ديسمبر 2005 ،ص8.

[3] محمد عباس محرزي، مرجع سابق، ص 161.

- إجراء الإعفاء المشروط (تعاقدي)

تتخذ الإدارة الضريبية إجراء الإعفاء المشروط من أجل التقليل في المنازعات الضريبية والإسراع في حلها من أجل زيادة التحصيل الضريبي **انظر الملحق رقم(6)**

حيث يقصد بعبارة الإعفاء المشروط، موافقة الإدارة الضريبية على تخفيف الغرامات الضريبية أو الزيادات الضريبية، بناءا على طلب قدمه المكلف بالضريبة، حيث يجسد هذا الإعفاء بطريقة تعاقدية من أجل التوصل إلى اتفاق بين الإدارة الضريبية والمكلف بالضريبة عقب نقاش تناقضي بينهما.

يترتب عن هذا الإجراء الجديد عدم إمكانية مباشرة أي استئناف قد يؤدي إلى التشكيك في مبلغ الغرامات التي شكلت موضوع الإعفاء.

المطلب الثالث: الرقابة الجبائية ونظام الحكومة كآلية في رفع من التحصيل الضريبي

سنتناول في هذا المطلب مدى مساهمة الرقابة الجبائية ونظام الحكومة في رفع من التحصيل الضريبي.

الفرع الأول: رقابة جبائية كآلية رفع من التحصيل الضريبي:

الرقابة الجبائية ليست غاية بقدر ماهية وسيلة أسسها المشرع الجبائي الجزائري لمكافحة التهرب والغش الضريبي وهي تلعب دورا كبيرا في رفع من التحصيل الضريبي،

باعتبارها وسيلة فعالة معتمدة من طرف الإدارة لإثبات صحة الوثائق المحاسبية ودقة التصريحات المكتتبة من قبل المكلفين.[1]لمحاربة ظاهرة الغش والتهرب الضريبي التي ينتج عنها العديد من المخاطر على مستوى الاقتصاد الوطني بشكل خاص، لذا تلجأ الإدارة الضريبية إلى الأنواع المختلفة للرقابة الجبائية كإجراء يهدف إلى التحقق من مدى صحة المعلومات المصرح بها من قبل المكلفين الخاضعين للضريبة، هذا لأن بعض المكلفين لا يتوانون في إتباع وسلك كل أساليب التهرب والغش الضريبي واستغلال الثغرات الجبائية القانونية،

[1] زهرة محمد حبو، **دور رقابة الجبائية والنظام الضريبي حالة الجزائر**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد المالي والنقدي، 2011، ص48.

وعليه تسعى الإدارة الضريبية من خلال الرقابة الجبائية إلى المحافظة على الأموال العامة من التلاعب و ضياع بأي شكل من الأشكال،وهذا لضمان دخول إيرادات أكبر للخزينة العمومية وبالتالي زيادة الأموال المتاحة للإنفاق العام مما يؤدي إلى زيادة مستوى الرفاهية الاقتصادية للمجتمع.

الفرع الثاني: نظام الحوكمة كألية رفع من التحصيل الضريبي

يمكن تعريف نظام الحوكمة بأنه:" مجموعة من القواعد والضوابط وإجراءات الضريبية التي تعمل على ضمان حسن وسير العمل، وتحقيق الأهداف وبالأخص توافر الشفافية وتعزيز المصداقية، مما يوطد الثقة المتبادلة بين إدارة الضرائب والمكلفين[1].

إن تطبيق نظام الحوكمة داخل إدارة الضرائب يعمل على تنسيق وتوطيد العلاقات بين المكلفين والإدارة الضرائب، فنظام الحوكمة يسهل التواصل ويحسن العلاقة بين طرفين وخاصة في عملية التحصيل الضريبي من خلال فهم ومراعاة ومحاولة تكيف مع الظروف المادية للمكلفين وإعطائهم فرص أخرى لدفع ما عليهم من ضرائب، وهذا يزيد من ثقة الطرفين من بعضهما البعض، وبالتالي زيادة الإفصاح وشفافية البيانات المحاسبية المقدمة لمديرية الضرائب، وهذا كله يحد من فرص التهرب والغش الضريبي وبالتالي الرفع من التحصيل الضريبي.

ومنه يمكن القول أن نظام الحوكمة يعمل على إيجاد فرص أكثر للرفع من لتحصيل الضريبي.

المطلب الرابع: الوعي الضريبي والإدارة الإلكترونية في الرفع من التحصيل الضريبي.

تسعى الإدارة الضريبية في إطار قيامها بوظائفها الى زيادة تحصيل الضرائب لفائدة الخزينة العمومية،عملت على الرفع من درجة الوعي الضريبي لدى المكلفين بالضريبة من خلال قيامها بحملات تحسيسية ،كما قامت كذالك بتبني فكرة الإدارة الضريبية الإلكترونية كوسيلة لزيادة فعالية الإدارة الضريبية والرفع من التحصيل الضريبي.

[1]سلام نواف المومني،مهند محمد العبيني، **الحوكمة الضريبية والإيرادات الضريبية**، مجلة التنمية والإقتصاد التطبيقي، جامعة المسيلة، العدد 03، مارس 2018،ص191.

الفرع الأول:مساهمة الوعي الضريبي في الرفع من التحصيل الضريبي

عملت الإدارة الضريبية جاهدة من أجل رفع درجة الوعي الضريبي لدى المواطنين والمكلفين بالضريبة على الأخص، لأن نتائجها ستنعكس إيجابيا على تصرفات المكلف بالضريبة من جهة و على الرفع من التحصيل الضريبي من جهة أخرى.

يقصد الوعي الضريبي شعور المواطن بواجبه نحو وطنه وما يقتضيه ذلك من تضحيات مادية تعين الدولة على مواجهة ما يلقى عليها من أعباء،[1] حيث أن الوعي الضريبي يساهم في رفع الإدراك لدى الأفراد و المكلفين لمسؤولياتهم المالية إزاء المجتمع والدولة، فكلما نضج شعور أولئك الأفراد بواجباتهم نحو المجتمع وكانت ثقتهم كبيرة بالحكومة، كلما أقبلوا برغبتهم على دفع الضرائب وهذا ما يؤدي إلى رفع الحصيلة الضريبية.[2]

ويمكن تلخيص اهم مساهمات الوعي الضريبي في الرفع من الحصيلة الضريبية فيما يلي:[3]

1-تدعيم جسور الثقة بين المكلف والإدارة الضريبية :

إن وجود علاقة جيدة بين الإدارة والمكلف بالضريبة من شأنها أن تنشر الثقة وتقلل من حالات عدم الالتزام بدفع الضريبة،وذلك بمراعاة الإجراءات التالية:[4]

-تحسين علاقة الإدارة الضريبية بين المكلفين والعمل على تغيير نظرتهم اتجاهها، باعتبارهم زبائن لديها، وإن التعاون لابد أن يكون السيد فضلا عن الاستماع المستمر إلى انشغالاتهم وشكاواهم والأخذ بعين الاعتبار لمقترحاتهم؛

---

[1] ناصر مراد، نفس المرجع السابق،157

[2] سيزيد نادية، منعوم كهينة، **مساهمة الوعي الجبائي في تعزيزالإلتزام الجبائي لدىالمكلف**، دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية بومرداس، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم السياسة، جامعة أمحمد بوقرة،2019-2020،ص5

[3] نوي نجاة، كيفية تعزيز ثقافة المواطنة الضريبية لدى الممولين في الجزائر، مجلة الاقتصاد الجديد ، العدد16 ،المجلد01 ،2017 ،ص327

[4] نوي نجاة،**كيفية تعزيز ثقافة المواطنة الضريبية لدى الممولين في الجزائر**، مجلة الاقتصاد الجديد،العدد: 16 -المجلد01- 2017،ص327.

-يجب على الإدارة الضريبية العمل على نيل ثقة المكلف بالضريبة، وذلك بتعريفهم بالدور المهم الذي يقومون به، بمعنى الارتقاء بهم إلى مستوى المسؤولية المنوطة بهم وإشعارهم بالنتائج السلبية الخطيرة التي تترتب على انحرافهم في أعمالهم؛

-تخصيص مكافآة للمكلفين الذين يظهرون تعاونا ضريبيا أكبر مع الإدارة الضريبية، كتخفيض نسبة معينة من الضريبة المرتبة عليهم.

2- التعليم والتكوين

-إن التعليم الضريبي هو جزء من أنشطة العلاقات العامة والذي يلعب دورا مهما في خلق الإدراك الضريبي، ويمكن أن يعزز بالتكوين المستمر، إذ من المهم أن تقوم الإدارات الضريبية بتوفير التدريب المناسب والتعليم المستمر، لأجل الفهم الأفضل للتشريعات المحلية النافذة والإصدارات الدولية في مجال الضرائب.

الفرع الثاني: دور الإدارة الإلكترونية في رفع من التحصيل الضريبي

سعت الإدارة الضريبية إلى تبني فكرة الإدارة الضريبية الإلكترونية نتيجة للتطورات الحاصلة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال، التي غزت جميع الميادين والقطاعات وأضحت ضرورة ملحة تسعى غالبية الدول إلى تطبيقها لتحقيق فعالية أكبر في التسيير، بهدف تقريب الإدارة من المواطن وزيادة التحصيل الضريبي، وهذا عن طريق الاستغناء عن المعلومات الورقية التقليدية، وإحلالها بالمكاتب الإلكترونية بالإضافة الى الاستخدام الواسع لتكنولوجيا المعلومات وتحويل الخدمات العامة إلى إجراءات مكتبية ثم معالجتها حسب خطوات متسلسلة منفذة مسبقا.[1]

[1] رمادلية عبد الله سفيان، **تفعيل خدمة الإدارة الإلكترونية في الجزائر**، عصرنة الإدارة الإلكترونية في الجزائر، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، المجلد 14، العدد:02، السنة :2020،ص463-482، 2020،ص469.

وعليه فإن الإدارة الإلكترونية هي منظومة إلكترونية متكاملة تعتمد على تقنيات الاتصالات والمعلومات لتحويل الأعمال الإدارية إلى أعمال تنفذ بواسطة التقنيات الرقمية الحديثة، أي تقديم الخدمات والمعلومات للمواطنين إلكترونيا.[1]

ويمكن تلخيص أهم مظاهر الإدارة الضريبية الإلكترونية التي تساهم في رفع التحصيل الضريبي في الجزائر فيما يلي:[2]

1-وضع المشرع الجزائري بوابة إلكترونية، تسمح بالولوج إلى المديرية العامة للضرائب تتضمن هذه البوابة كل ما يتعلق بالمكلف بالضريبة، وإدارة الضرائب من التشريعات الضريبية التي تتضمن (الاتفاقيات الضريبية،مناشير وتعليمات الوثائق الضريبية كالكتيبات الضريبية، المواثيق، أخلاقيات المهنة لموظفي إدارة الضرائب ...إلخ).

-التصريح الإلكتروني حيث تم وضع تحت تصرف المكلفين بوابة مخصصة للإجراءات الإلكترونية تسمى "جباتيك"،يولج إليها عن طريق العنوان الإلكتروني التالي :www.jibaytic.dz تهدف هذه البوابة إلى توفير للمكلفين بالضريبة إمكانية إرسال عن بعد وبكل أمان تصريحاتهم الملزمين بها، وهذا بغية جعل التسيير العادي للضرائب أكثر سهولة والتقليل من تكلفة الوقت والإنتقال.

-تسهيل عملية الحصول على الترقيم الضريبي من خلال وضع موقع إلكتروني، ويتم ذلك من خلال قيام المكلف بالضريبة بإرسال طلب الترقيم عبر البريد الإلكتروني للإدارة الضريبية كالتالي : https//nif .enligne.mfdgi.gov.dz/

---

[11]الشيكر أيوب،**الإدارة الإلكترونية في الجزائر**، تطبيقات وتحديات، مجلة الإدراة والتنمية للبحوث والدراسات.....، المجلد 08/العدد : 01(2019)،ص281-2019،308، ص285.

[2]بن غروق منير،**دور الإدارة الالكترونية في تحسين التحصيل الضريبي ومكافحة التهرب الضريبي**،مجلة طينة للدراسات العلمية الأكادمية،المجلد : 03،العدد : الخامس 05،ص.ص:514-529،2020،ص.ص 524-525.

كل هذه التحولات نح وتحقيق إدارة ضريبية إلكترونية من شأنها الرفع من التحصيل الضريبي، إذ أن تسهيل الأمور على المكلف بالضريبة ليعلم ما عليه وماله، وقيامه بدفع الضرائب في وقتها سيسمح له بتجنب العقوبات التي يمكن أن تطبق عليه إن تأخر عن عملية الدفع من جهة،،وكذلك تجنبه عناء التنقل من جهة أخرى.

خلاصة الفصل:

نستخلص من هذا الفصل أن الإدارة الضريبية هي الجهاز التنفيذي الأول المسئول عن تطبيق النظام الضريبي بصفة عامة وعملية التحصيل الضريبي بصفة خاصة، حيث تعبر هذه العملية عن مجموع الإجراءات والتدابير التي تتخذها الإدارة الضريبية والتي تؤدي إلى نقل دين الضريبة من ذمة المكلف إلى الخزينة العمومية بهدف تزويد المرافق العمومية ومختلف النفقات العامة للدولة وتغطيتها لتحقيق التنمية في مختلف جوانب الحياة ، والحفاظ على الاقتصاد الوطني بفضل التمويل المتواصل لخزينة الدولة، و من بين أهم هذه الإجراءات نجد الأسلوب الودي الذي يعني توجه المكلف من تلقاء نفسه إلى الإدارة الضريبية لتسديد مستحقاته الضريبية، بالإضافة الى الأسلوب الإجباري الذي تلجأ فيه الإدارة الضريبية إلى استعمال القوة لضمانا تحصيل حقوق الخزينة عند امتناع المكلف عن دفع الضريبة ، كما تعمل الإدارة الضريبية من خلال معالجتها ملفات المنازعات الضريبية وإيجاد حلولا لها للتقليل من آثارها السلبية لها على الحصيلة الضريبية، كما قد تلجأ الإدارة الضريبية أيضا إلى الأنواع المختلفة للرقابة الجبائية كإجراء يهدف إلى محافظة على الأموال العامة من التلاعب و ضياع بأي شكل من الأشكال من بعض المكلفين الذين يلجؤون إلى سلك كل أساليب التهرب والغش الضريبي ، وهذا ضمانا لتحقيق إيرادات أكبر للخزينة العمومية، كما يمكن ان يكون لبتبني فكرة الحوكمة والإدارة الضريبية الإلكترونية دور فعال في زيادة فعالية الإدارة الضريبية والرفع من التحصيل الضريبي، بالإضافة إلى ما سبق فإن الإدارة الضريبية تعمل جاهدة لرفع التحصيل الضريبي عن طريق الرفع من درجة الوعي الضريبي لدى المكلفين بالضريبة.

الفصل الثاني:

دراسة حالة لمساهمة مديرية الضرائب لولاية بومرداس في الرفع من التحصيل الضريبي خلال الفترة(2015-2021)

تمهيد:

بعد الانتهاء من الشق النظري للبحث،الذي تناولنا فيه مختلف الجوانب المتعلقة بالتحصيل الضريبي والإدارة الضريبية ومدى مساهمة هذه الأخيرة في الرفع من التحصيل الضريبي وذلك من خلال إلزام المكلف من دفع مستحقاته التي تعتبر موردا هاما تعتمد عليه الدولة في تمويل نفقاتها، لتحقيق التنمية في مختلف جوانب الحياة. وسنحاول من خلال هذا الفصل القيام بدراسة حالة لمديرية الضرائب لولاية بومرداس خلال الفترة (2015-2021)، ومحاولة تسليط الضوء على مدى مساهمة هذه المديرية في زيادة التحصيل الضريبي من خلال التركيز على مختلف الإجراءات والآليات المتبعة فيها.

ومن أجل تحقيق ذلك قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين كتالي:

-**المبحث الأول:** تقديم مديرية الضرائب لولاية بومرداس

-**المبحث الثاني:** تقييم مساهمة مديرية الضرائب في الرفع من التحصيل الضريبي خلال الفترة(2015-2021)

المبحث الأول: تقديم مديرية الضرائب لولاية بومرداس.

تعد مديرية الضرائب بولاية بومرداس، أكبر وأعلى هيئة جبائية متوفرة على مستوى الولاية مكلفة باحترام النظام الجبائي، متابعة ومراقبة نشاط المصالح التابعة لها وفي ما يلي سنتطرق إلى تقديم عام لهذه الإدارة الجبائية، حيث سنشير إلى التعريف بها وبدورها الجبائي، هيكلها التنظيمي وما يتبعه من مصالح خارجية، إضافة إلى مهام المديريات الفرعية المتوفرة بها.

المطلب الأول: التعريف بمديرية الضرائب لولاية بومرداس

تأسست المديريات الولائية للضرائب ومن بينها مديرية الضرائب لولاية بومرداس، بموجب المرسوم التنفيذي رقم 91-60 المؤرخ في 12 فيفري 1991، والمتضمن تنظيم اختصاصات المصالح الخارجية للإدارة الجبائية المعدل والمتمم، مقرها بنزل المالية في مركز الولاية لبلدية بومرداس، وهي الهيئة التي تقوم بمراقبة ومتابعة نشاط المصالح وتحقيق الأهداف المحددة لها، ومراقبة كافة المكلفين بالضريبة على مستوى الولاية، ومن الأسباب التي أدت إلى نشأة هذه المديرية تقريب الإدارة الجبائية من المواطن وزيادة الأنشطة الصناعية، التجارية والخدمية على مستوى الولاية، وتتضمن هذه الهيئة خمس مديريات فرعية هي:

- ✓ المديرية الفرعية للرقابة الجبائية؛
- ✓ المديرية الفرعية للعمليات الجبائية؛
- ✓ المديرية الفرعية للتحصيل؛
- ✓ المديرية الفرعية للمنازعات الجبائية؛
- ✓ المديرية الفرعية للوسائل.

المطلب الثاني: الدور الجبائي للمديرية الولائية للضرائب.

تتولى المديرية الولائية للضرائب على وجه الخصوص القيام بعدة مهام في مجال الوعاء والتحصيل، الرقابة، المنازعات والوسائل كما يلي:

الفرع الأول: في مجال الوعاء.

تتولى القيام بالمهام التالية:

1) تنظم جمع العناصر اللازمة لإعداد التقديرات الجبائية؛
2) تصدر الجداول والقوائم وشهادات الإلغاء أوالتخفيض وتعاينها وتصادق عليها وتقوم بحساب النتائج وتعد الحصيلة الدورية؛
3) تحلل وتقوم دوريا عمل المصالح الخاضعة لاختصاصها، وتعد تلخيصا على ذلك وتقترح أي إجراء من شأنه أن يحسن عملها.

الفرع الثاني: في مجال التحصيل.

تتولى المديرية الولائية للضرائب في مجال التحصيل المهام التالية:

1) تتكفل بالجداول وسندات الإيرادات وتحصيل الضرائب والأتاوى؛
2) تراقب التكفل والتصفية اللذين يقوم بهما كل مكتب قباضة وتتابع تسوية ذلك؛
3) تتابع تطور الدعاوى المرفوعة أمام القضاء في مجال منازعات التحصيل؛
4) تضمن الرقابة القبلية وتصفي حسابات تسيير القابضين.

الفرع الثالث: في مجال الرقابة.

في هذا المجال تتولى القيام بما يلي:

1) تنظم جمع المعلومات الجبائية واستغلالها؛

2) تعد برامج تدخل لدى المكلفين بالضريبة وتتابع تنفيذها وتقوم بنتائجها؛

3) تقوم بالرقابة المقررة فيما يخص القيم والأسعار وتأذن بالزيادة إن اقتضى الأمر ذلك.

الفرع الرابع: في مجال المنازعات.

ضمن هذا المجال تتولى المهام التالية:

1) تدرس العرائض وتنظم أشغال لجان الطعن وتتابع المنازعات وتمسك الملفات المرتبطة بها بصفة منتظمة؛

2) تتابع تطور القضايا المرفوعة أمام القضاء في مجال الوعاء الضريبي.

الفرع الخامس: في مجال الوسائل.

في ما يتعلق بمجال الوسائل تتولى المهام التالية:

1) تقدر احتياجات المديرية من الوسائل البشرية، المادية، التقنية والمالية وتعد تقديرات الميزانية المطابقة لذلك؛

2) تضمن تسيير المستخدمين والإعتمادات المخصصة لهذه المصالح؛

3) توظف وتعين المستخدمين الذين لم تتقرر طريقة أخرى لتعيينهم؛

4) تنظم وتطبق أعمال التكوين وتحسين المستوى التي تبادر بها المديرية العامة للضرائب؛

5) تكون رصيدا وثائقيا للمديرية الولائية وتسيره وتضمن توزيعه وتعميمه؛

6) تسهر على مسك ملفات جرد الأملاك العقارية والمنقولة كما تسهر على صيانة هذه الأملاك وتحافظ عليها.

الفرع السادس: في مجال الاستقبال والإعلام.

في إطار مجال الاستقبال والإعلام، تكلف المديرية الولائية للضرائب بما يلي:

- ✓ تنظم استقبال المكلفين بالضريبة واعلامهم، تنشر المعلومات والآراء لفائدة المكلفين بالضريبة.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لمديرية الضرائب ببومرداس.

تتضمن مديرية الضرائب لولاية بومرداس ضمن هيكلها التنظيمي الرئيسي، خمس مديريات فرعية وتنقسم كل مديرية فرعية إلى عدة مكاتب بالإضافة إلى الهيآت المصالح الخارجية التابعة لها وهي كما يلي:

الفرع الأول: المديريات الفرعية للضرائب.

أولا: المديرية الفرعية للعمليات الجبائية.

تكلف ب:

1) تنشيط المصالح وإعداد الإحصائيات وتجميعها كما تكلف بأشغال الإصدار.

2) التكفل بطلبات اعتماد حصص الشراء بالإعفاء من الرسم على القيمة المضافة ومتابعتها ومراقبتها.

3) متابعة أنظمة الإعفاء والامتيازات الجبائية الخاصة.

وتعمل على تسيير:

أ) **مكتب الجداول**:ويكلف ب:

- ✓ التكفل بالجداول العامة والتصديق عليها.
- ✓ التكفل بمصفوفات الجداول العامة وسندات التحصيل.

ب) **مكتب الإحصائيات**:ويكلف ب:

- ✓ استلام إحصائيات الهياكل الأخرى في المديرية الولائية.
- ✓ مركزة المنتجات الإحصائية الدورية الخاصة بالوعاء والتحصيل.
- ✓ مركزة الوضعيات الإحصائية الدورية وضمان إحالتها إلى المديرية الجهوية للضرائب.

ج) **مكتب التنظيم والعلاقات العامة**: ويكلف ب:

- ✓ استلام ودراسة طلبات الاعتماد في نظام الشراء بالإعفاء من الرسم على القيمة المضافة مع تسليم هذه الاعتمادات.
- ✓ متابعة الأنظمة الجبائية الخاصة والإمتيازية.
- ✓ نشر المعلومة الجبائية واستقبال الجمهور وإعلامه وتوجيهه.

د) **مكتب التنشيط والمساعدة**: ويكلف ب:

- ✓ التكفل بالاتصال مع الهياكل الجهوية والمديريات الولائية للضرائب وكذا تنشيط المصالح المحلية ومساعدتها قصد تحسين مناهج العمل وانسجامها.
- ✓ متابعة تقارير التحقيق في التسيير ومعالجتها.

ثانيا: المديرية الفرعية للتحصيل.

وتكلف ب:

1) التكفل بالجداول وسندات الإيرادات ومراقبتها ومتابعتها وكذا بوضعية تحصيل الضرائب والرسوم وكل ناتج آخر وأتاوى.
2) متابعة العمليات والقيود المحاسبية والمراقبة الدورية ومصالح التحصيل وتشيط قابضات الضرائب في مجال تنفيذ أعمالها للتطهير وتصفية الحسابات وكذا التحصيل الجبري للضريبة.
3) التقييم الدوري لوضعية التحصيل وتحليل النقائص لا سيما فيها يخص التصفية مع اقتراح تدابير من شأنها أن تحسن الناتج الجبائي.
4) مراقبة القابضات ز مساعدتها قصد تطهير حسابات قابضات الضرائب بغية تصفية الحسابات وتطهيرها.

وتعمل على تسيير:

أ) **مكتب مراقبة التحصيل**:ويكلف ب:

- ✓ دفع نشاطات التحصيل.
- ✓ المحافظة على مصالح الخزينة بمناسبة الصفقات العقارية الموثقة وعند إرجاع فائض المدفوعات.
- ✓ اعداد عناصر الجباية الضرورية لوضع الميزانية وتبليغها للجماعات المحلية وكذا الهيئات المعنية.

ب) **مكتب متابعة عمليات القيد وأشغاله**: ويكلف ب:

- ✓ متابعة أعمال التأشير والتوقيع على المدفوعات وعلى شهادات الإلغاء

من الجداول وسندات الإيرادات المتكفل بها.

- ✓ المراقبة الدورية لوضعية الصندوق وحركة الحسابات المالية والقيم الغير نشطة.
- ✓ التكفل الفعلي بالأوامر والتوصيات التي يقدمها المحققون في التسيير، بخصوص مهام المراقبة وتنفيذها.
- ✓ ضمان إعداد وتأشير العمليات والقيود عند تسليم المهام بين المحاسبين.

ج) **مكتب التصفية**:ويكلف ب:

- ✓ مراقبة التكفل بالجداول العامة وبسندات التحصيل والإيرادات المتعلقة بمستحقات ومستخرجات الأحكام والقرارات القضائية في مجال الغرامات والعقوبات المالية أو

الموارد الغير جبائية.

- ✓ استلام المنتجات الإحصائية والتي يعدها قابضوالضرائب والمصادقة عليها.
- ✓ مركزة حسابات تسيير الخزينة والمستندات الملحقة.
- ✓ التكفل بجداول القبول في الإرجاء بالمبالغ المتعذر تحصيلها وجدول تصفية منتجات الخزينة وسجل الترحيل ومراقبة كل ذلك.

ثالثا: المديرية الفرعية للمنازعات:

وتكلف ب:

1) معالجة الاحتجاجات المقدمة برسم مرحلتين الإداريتين للطعن النزاعي أوالمرحلة الإعفائيةوتبليغ القرارات المتخذة والأمر بصرف الإلغاءات والتخفيضات الممنوحة.

2) معالجة طلبات استرجاع الدفع المسبق للرسم على القيمة المضافة.

3) تشكيل ملفات إيداع التظلمات أوطعون الاستئناف والدفاع أمام الهيئات القضائية المختصة عن مصالح الإدارة الجبائية.

وتعمل على تسيير:

أ) **مكتب الاحتجاجات**:ويكلف ب:

- ✓ استلام دراسة الطعون الهادفة سواء إلى إرجاع الحقوق أو إلى إلغاء القرارات الملاحقة أو إلى المطالبة بأشياء محجوزة.
- ✓ استلام ودراسة الطلبات المتعلقة باسترجاع اقتطاعات الرسم على القيمة المضافة.

ب) **مكتب لجان الطعن**:ويكلف ب:

- ✓ دراسة الاحتجاجات أو الطلبات التي يقدمها المكلفون بالضريبة وتقديمها للجان المصالحة والطعن النزاعي أو الإعفائي المختصة.
- ✓ تلقي الطلبات التي يتقدم بها قابض والضرائب الرامية إلى التصريح بعدم إمكانية التحصيل أو المختصة.
- ✓ تلقي الطلبات التي يتقدم بها قابضو الضرائب الرامية إلى التصريح بعدم إمكانية التحصيل أو إخلاء المسؤولية أو إرجاء دفع أقساط ضريبية أو رسوم أو حقوق غير قابلة للتحصيل وعرضها على لجنة الطعن الإعفائي المختصة.

ج) **مكتب المنازعات القضائية**:ويكلف ب:

- ✓ إعداد وتكوين ملفات إيداع الشكاوى لدى الهيئات القضائية الجزائية المختصة.
- ✓ الدفاع أمام الهيئات القضائية المختصة على مصالح الإدارات الجبائية عند الاحتجاج على فرض الضريبة.

د) **مكتب التبليغ والأمر بالصرف**: ويكلف ب:

- ✓ تبليغ المكلفين بالضريبة والمصالح المعنية بالقرارات المتخذة برسم مختلف أصناف الطعن.
- ✓ الأمر بصرف الإلغاءات والتخفيضات الممنوحة مع إعداد الشهادات الخاصة بذلك.

رابعا: المديرية الفرعية للمراقبة الجبائية:

وتكلف ب:

1) إعداد برامج البحث ومراجعة ومراقبة التقييمات ومتابعة إنجازها.

وتعمل على تسيير:

أ) **مكتب البحث عن المعلومة الجبائية،والذي يعمل في شكل فرق**: ويكلف ب:

- ✓ تشكيل فهرس للمصادر المحلية للمعلومات التي تعني وعاء الضريبة ومراقبته وكذا تحصيلها.
- ✓ تنفيذ برامج التدخلات والبحث وكذا تنفيذ حق الاطلاع وحق لزيارة بالتنسيق مع المصالح والمؤسسات المعنية.

ب) **مكتب البطاقيات والمقارنات**: ويكلف ب:

- ✓ تكوين وتسيير مختلف البطاقيات الممسوكة.
- ✓ التكفل بطلبات التعريف الجبائية للمكلفين بالضريبة.
- ✓ مراقبة استغلال المصالح المعنية لمعطيات المقارنة وإعداد وضعيات إحصائية وحواصل دورية لتقييم نشاطات المكتب.

ج) **مكتب المراجعات الجبائية، الذي يعمل في شكل فرق**:ويكلف ب:

- ✓ متابعة تنفيذ برامج المراقبة والمراجعة.
- ✓ تسجيل المكلفين بالضريبة في مختلف برامج المراقبة.
- ✓ إعداد الوضعيات الإحصائية والتقارير الدورية التقييمية.

د) **مكتب مراقبة التقييمات، الذي يعمل في شكل فرق**:ويكلف ب:

- ✓ استلام واستغلال عقود نقل الملكية بالمقابل أومجانا.
- ✓ المشاركة في أشغال التحيين للمعايير المرجعية(التنطيق).
- ✓ متابعة أشغال الخبرة في إطار الطلبات التي تقدمها السلطات العمومية.

خامسا: المديرية الفرعية للوسائل.

وتكلف ب:

1) تسيير المستخدمين والميزانية والوسائل المنقولة والغير منقولة للمديرية الولائية للضرائب.
2) السهر على تنفيذ البرامج المعلوماتية وتنسيقها وكذا السهر على إبقاء المنشآت التحتية والتدقيقات المعلوماتية في حالة التشغيل.

وتعمل على تسيير:

أ) **مكتب المستخدمين والتكوين**: ويكلف ب:

- ✓ السهر على احترام التشريع والتنظيم الساريين المفعول في مجال تسيير الموارد البشرية والتكوين.
- ✓ انجاز أعمال ضبط التعداد وترشيد مناصب العمل، التي يشرع فيها بالاتصال مع الهياكل المعنية في المديرية الجهوية.

ب) **مكتب عمليات الميزانية**:ويكلف ب:

- ✓ القيام في حدود صلاحياته بتنفيذ عمليات الميزانية.
- ✓ تحرير أمر بصرف ملفات استرداد الرسم على القيمة المضافة،وذلك في حدود الاختصاص المخول له.
- ✓ تحرير أمر بصرف فوائض المدفوعات الناتجة عن استعمال شهادات الإلغاء الصادرة بخصوص الضرائب محل النزاع الموجودة في حدود اختصاص المديرية الولائية للضرائب ومركز الضرائب.
- ✓ الإعداد السنوي للحساب الإداري للمديرية.

ج) **مكتب الوسائل وتسيير المطبوعات والأرشيف**: ويكلف ب:

- ✓ تسيير الوسائل المنقولة والغير منقولة وكذا مخزن المطبوعات وأرشيف كل المصالح التابعة للمديرية الولائية للضرائب.
- ✓ تنفيذ تدابير المشروع فيها من أجل ضمان أمن المستخدمين والهياكل والعتاد والتجهيزات مع إعداد تقارير دورية عن ذلك.

د) **مكتب الإعلام الآلي**:ويكلف ب:

- ✓ التنسيق في مجال الإعلام الآلي بين المصالح على الصعيدين المحلي والجهوي.
- ✓ المحافظة في حالة شغل للمنشآت التحتية التكنولوجية ومواردها.

الفرع الثاني: المصالح الجبائية الخارجية.

تتمثل المصالح الخارجية في مفتشيات وقباضات الضرائب المتواجدة على مستوى الولاية وهي كما يلي:

أولا:مفتشيات الضرائب.

هي عبارة عن هيئات عمومية تابعة لمديرية الضرائب ببومرداس، حيث توجد 13 مفتشية على مستوى الولاية كل واحدة مستقلة عن الأخرى، مهامها الأساسية تتمثل في:

1) إرسال واستقبال التصريحات ومراقبتها.

2) تقويم الضريبة والرسوم وتقديم توضيحات واستفسارات.

3) تقوم على تسيير الوضع الضريبي ولها علاقة مباشرة بالمكلف بالضريبة.

ثانيا:قباضات الضرائب.

هي إدارة جبائية ذات الطابع المالي وخدماتي، تقوم بتحصيل الضرائب والرسوم توجد على مستوي الولاية 9 قباضات للضرائب تابعة لمديرية الضرائب يتمثل دورها الأساسي في التحصيل النقدي للضرائب حيث تتعامل مع المكلفين بالضريبة بصفة مباشرة من خلال قبض الضرائب ومن أبرز مهامها ما يلي:

1) تقديم توجيهات وإفادة إلى التجار والمواطنين بالقوانين والتغيرات والتسهيلات التي ترد من السلطات الضريبية.

2) تحصيل الضرائب والرسوم من المكلفين.

3) تقديم خدمات إدارية إلى المساهمين والغير مساهمين في الضريبة تتمثل في الوثائق كشهادة الخضوع أوعدم الخضوع للضريبة.

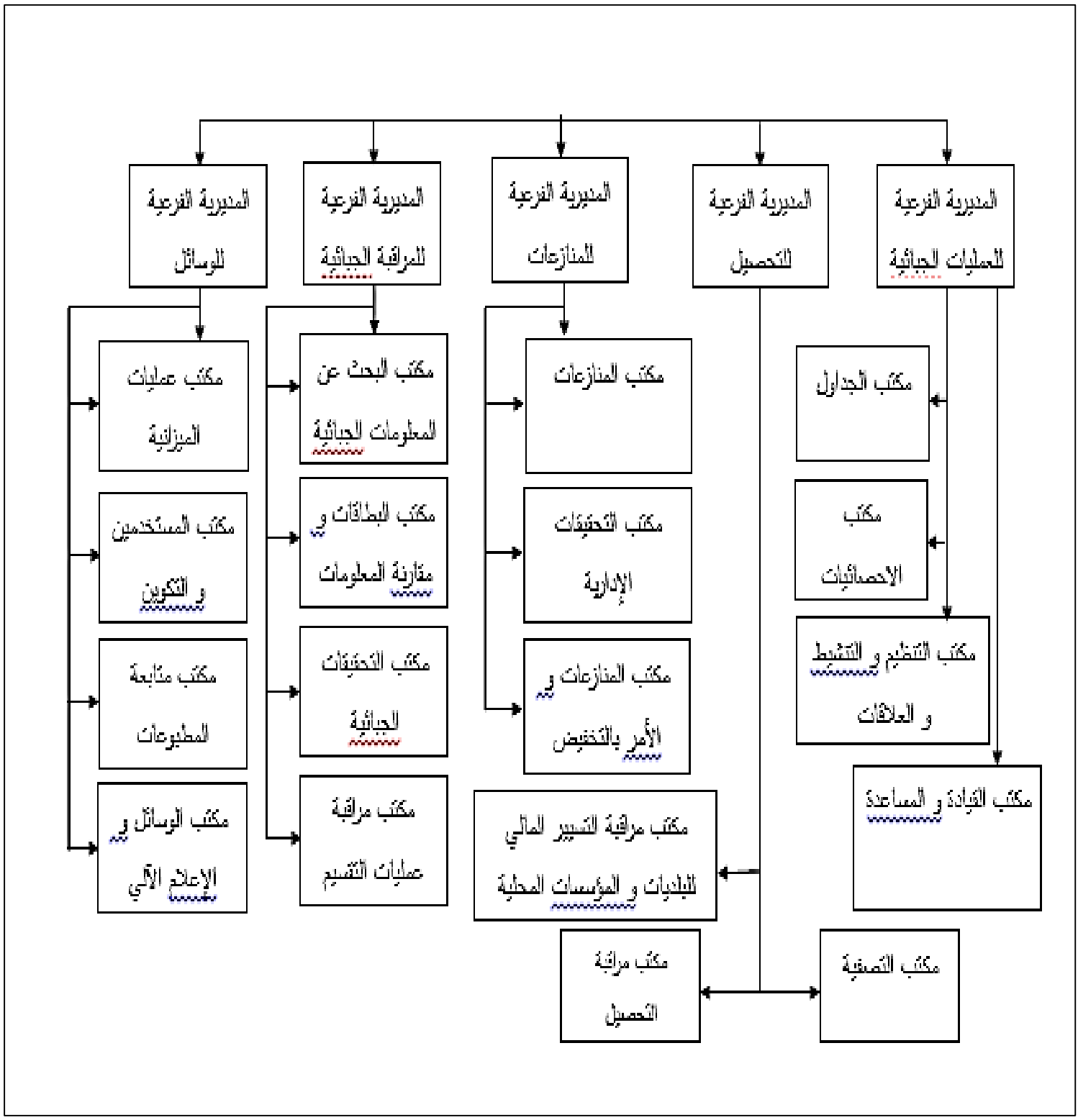

الشكل رقم(01): الهيكل التنظيمي لمديرية الضرائب لولاية بومرداس

المصدر: مديرية الضرائب لولاية بومرداس.

المبحث الثاني : تقييم مساهمة مديرية الضرائب لولاية بومرداس في الرفع من التحصيل الضريبي خلال الفترة (2015-2021)

تقوم مديرية الضرائب بعدة إجراءات خلال عملية التحصيل الضريبي،وسنقوم في هذا المبحث بالتحليل وتقييم تلك الإجراءات ومعرفة مدى مساهمتها في الرفع من الحصيلة الضريبية.

المطلب الأول: تقييم وتحليل إجراءات الرفع من التحصيل الضريبي على مستوى مديرية الضرائب لولاية بومرداس خلال الفترة(2015-2021)

سنقوم في هذا المبحث بتحليل وتقييم **إجراءات** الرفع من التحصيل في مديرية الضرائب لولاية بومرداس خلال الفترة(2015-2021) كالتالي:

الفرع الأول: تقييم أساليب التحصيل الودي والجبري في الرفع من التحصيل الضريبي على مستوى مديرية الضرائب لولاية بومرداس خلال الفترة(2015-2021)

تعتمد مديرية الضرائب لولاية بومرداس على كل من الأسلوب الودي والجبري في عملية التحصيل الضريبي وسنحاول فيما يلي التطرق لهما بشيء من التفصيل

أولا: التحصيل الودي في مديرية الضرائب ببومرداس وانعكاسه على الحصيلة الضريبية

ويقصد بالتحصيل الودي توجه المكلف بالضريبة من تلقاء نفسه إلى الإدارة الضريبية لدفع الضريبة المستحقة عليه بكل ودية، والجدول التالي يبين لنا تطور التحصيل الودي في مديرية الضرائب لولاية بومرداس خلال فترة (2015-2021)

الجدول رقم (01): تطور التحصيل الودي لمديرية الضرائب لبومرداس خلال فترة (2015-2021)

الوحدة: مليون دج

السنة	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
التحصيل الودي	16000	17700	20500	22500	23800	21500	23070
نسبة%تطور الحصيلة الضريبية	-	79.60	85.06	90.36	91.18	93.4447	89.41

المصدر: مديرية الضرائب لولاية بومرداس

يتضح لنا من خلال الجدول أعلاه أن الحصيلة الضرائب لمديرية الضرائب لولاية بومرداس عرفت تزايد ملحوظ خلال فترة الدراسة حيث بلغت سنة 2015 ما قيمته (16000) مليون دج، أما في سنة 2016 ارتفعت الحصيلة الضريبية بنسبة 79.60٪ بلغت ما قيمته (17700) دج، وفي سنة 2017 عرفت الحصيلة الضريبية ارتفاع بنسبة 85.06٪،حيث كانت قيمة التحصيل الودي (20500) دج، أما في سنة 2018 ارتفعت الحصيلة الضريبية بالنسبة 91.18 لتبلغ ما قيمته (23800) دج ولكن في سنة 2019 عرفت انخفاض المحسوس حيث بلغت حصيلة ما قيمته (21500) دج ويمكن إرجاع هذا الانخفاض إلى الأزمة الصحية التي مرت بها الجزائر، وما أنجز عنها من إجراءات الغلق وتأجيل مواعيد التحصيل التي اتخذتها الجهات العليا في العديد من القطاعات، ولكن سرعان ما عادت حصيلة للارتفاع وهذا سنة 2021 فكانت قيمة التحصيل (23.070)دج ويمكن إرجاع هذا الارتفاع في الحصيلة لإعادة فتح الأنشطة الاقتصادية والتجارية بعد تراجع الأزمة الصحية التي عرفتها الجزائر.

ثانيا : التحصيل الجبري في مديرية الضرائب لولاية بومرداس وانعكاسها على الحصيلة الضريبية :

-عند استحالة مديرية الضرائب لولاية بومرداس بتحصيل دين الضريبة من مال المكلف بالأسلوب الودي، تلجأ إلى الأسلوب الثاني والذي يتمثل في أسلوب التحصيل الجبري، حيث تقوم بتحصيل دين الضريبة بقوة القانون لإجبار المكلفين العصاة على دفع مستحقاتهم الضريبية، وفي هذا الجدول سنقوم بعرض إحصائيات لعملية تطور التحصيل الجبري لمديرية الضرائب بولاية بومرداس خلال الفترة (2015-2021) ومحاولة تحليل هذه المعطيات على شكل جدول إحصائي كالتالي :

جدول رقم (02) : تطور التحصيل الجبري في مديرية الضرائب لولاية بومرداس خلال الفترة (2015-2021)

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
التحصيل الجبري	4100	3400	3600	2400	2300	1500	2730
نسبة ٪تطور الحصيلة الضريبية.	-	20.4	14.94	9.64	8.82	6.53	10.59

المصدر : مديرية الضرائب لولاية بومرداس

.تبين من خلال الجدول أعلاه أن حصيلة الضرائب لمديرية الضرائب لولاية بومرداس،عرفت انخفاضا محسوسا خلال فترة الدراسة حيث بلغت سنة 2015 ما قيمته (4100)دج، لتعرف انخفاضا ملحوظا قدر ب(3400) لسنة 2016 بنسبة (20.4)٪.وفي سنة 2017عرفت الحصيلة الضريبية تزايد طفيف قدر بنسبة (14.94) ٪وبلغت قيمته(3600) دج، وفي سنة 2018نلاحظ عودة انخفاض في قيمة الحصيلة الجبرية حيث بلغت قيمتها (2400) دج بنسبة منخفضة تقدر ب(9.64)٪،وفي سنة 2019نلاحظ انخفاض ضئيل في نسبة تطور

التحصيل الجبري حيث تطور بنسبة (8.82)٪ كما بلغت الحصيلة الجبرية لهذه السنة انخفاض ضئيل قدرت قيمتها ب(2300) دج .في سنة2020 نلاحظ انخفاضا كبيرا في قيمة الحصيلة الجبرية حيث قدرت قيمتها في هذه السنة ب(1500) دج وكما عرفت إنخفاظا ملحوظا في نسبة التحصيل الجبري حيث قدرت بنسبة (6.53)٪.

ويمكن إرجاع هذا الانخفاض المحسوس إلى الأزمة الصحية "كورونا" التي مرت بها الجزائر، والتي أدت إلى إجراءات الغلق وتأجيل مواعيد التحصيل التي اتخذتها الجهات العليا في العديد من القطاعات، لتعرف بعدها سنة 2021تطورا ملحوظا في التحصيل الجبري بقيمة تقدر (2730)دج وارتفاع كبير في نسبة تطور الحصيلة الضريبية، حيث بلغت نسبة التطور ب(10)٪ وهذا راجع لانخفاض انتشار وباء كورونا، مما أدى إلى الفتح الجزئي لنشاط القطاعات الاقتصادية وزيادة التحصيل الضريبي.

الفرع الثاني :تقييم المنازعات الضريبية لمديرية الضرائب لولاية بومرداس من خلال عدد الشكايات خلال الفترة (2015-2019)

تعد الشكاية هي أساس تحريك النزاع الضريبي على مستوى الإدارة الضريبية أوعلى مستوى القضاء،ويرى بعض المختصين أن الهدف من اشتراط الشكاية هوتحقيق غايتين هما :تجنب إغراق الجهات القضائية بكميات كبيرة من النزاعات بين المكلفين والإدارة الضريبية، والسماح بإعطاء فرصة وإمكانية إستمرار الحوار بين الطرفين، حيث قامت مديرية الضرائب لولاية بومرداس بتلقي شكايات المكلفين بالضريبة كماعملت على معالجتها لمعرفة الأسباب التي أدت إلى حدوثها،وإيجادحلول لها،من أجل التقليل من النزاعات الضريبية والشكايات والتي من شأنها تساهم في زيادة الحصيلة الضريبية،وهذا ما سنوضحه في الجدول التالي :

جدول رقم(03): تطور عدد الشكايات المستلمة لدى مديرية الضرائب لولاية بومرداس خلال الفترة (2015-2019)

السنة	عدد الملفات التابعة لمديرية الضرائب	عدد الشكايات المستلمة	النسبة
2015	38.443	2.739	٪7.12
2016	41.926	1.179	٪2.81
2017	44.736	2.140	٪4.78
2018	47.658	1.894	٪3.97
2019	47.353	1.903	٪4.08

المصدر: سيزيد نادية،منعوم كهينة، مرجع سابق،ص88.

الشكل رقم (02): تطور عدد الشكايات المستلمة مقارنة بعدد الملفات التابعة لمديرية الضرائب لولاية بومرداس خلال (2015-2019)

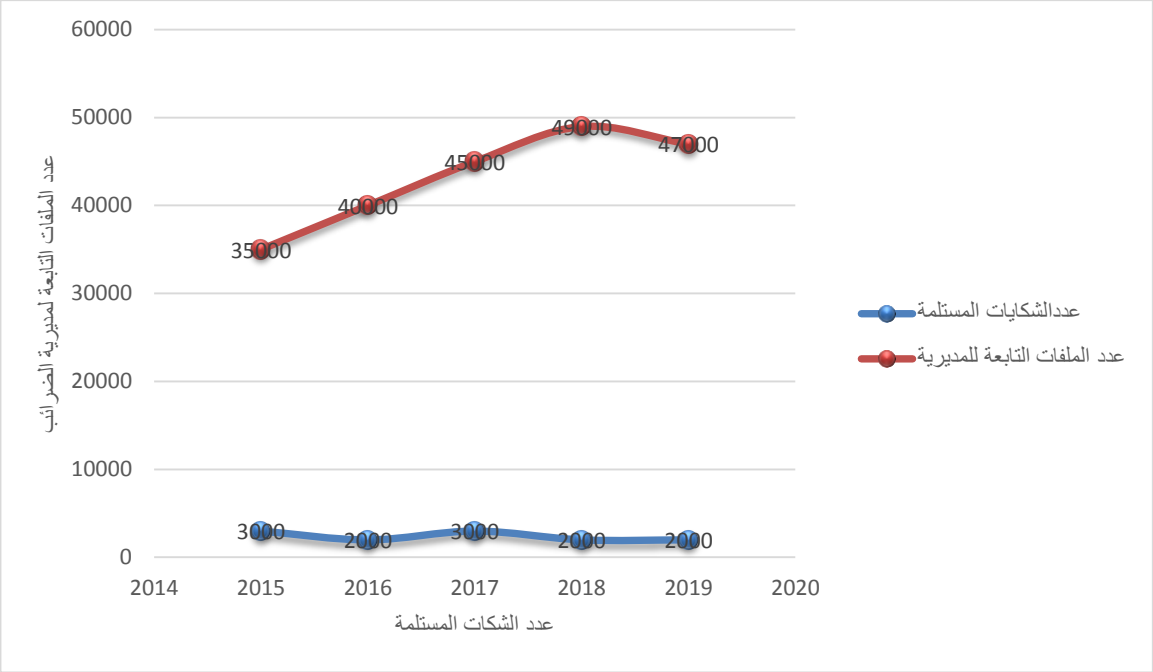

المصدر :سيزيد نادية،منعوم كهينة،مرجع سابق ص89

.من خلال المنحنى البياني في الشكل أعلاه نلاحظ من جهة عدد الشكايات المستلمة ضئيلة مقارنة بعدد الملفات الضريبية في مديرية الضرائب لولاية بومرداس،وهذا يعني مدى تقبل المكلف للضريبة المفروضة عليه،كما يدل على وجود توافق بين المكلف وهذه المديرية مما يساهم في التقليل من الشكايات وبالتالي التقليل من النازعات الضريبية وزيادة الحصيلة الضريبية،حيث نلاحظ أن عدد الشكايات المستلمة في سنة 2015 منخفض مقارنة بعدد ملفات التابعة لمديرية الضرائب، حيث بلغت عدد الملفات إلى38.443 ملف، أما في سنة 2016 نلاحظ انخفاض ملحوظ في عدد شكايات المستلمة يقابله ارتفاع في عدد الملفات حيث بلغ عددها 41.926 ملف وفي سنة 2017 نلاحظ ارتفاع طفيف في عدد الشكايات المستلمة يقابله أيضا ارتفاع مستمر

في عدد الملفات التابعة لمديرية الضرائب،وفي سنة 2018نلاحظ عودة إنخفاض في عدد الشكايات حيث بلغ عددها إلى 1.894شكاية، يقابلها ارتفاع ارتفاع مستمر في عدد الملفات، حيث بلغ عددها 47.658 ملف.وفي سنة 2019نلاحظ انخفاض ضئيل جدا في عدد الملفات التابعة لمديرية الضرائب حيث بلغ ارتفاعها إلى 47.353 ملف، يقابله ارتفاع ضئيل في عدد الشكايات حيث بلف عددها ب 1.903شكاية مستلمة.

*تقديم شكاية لا يعني بالضرورة أن الإدارة الضريبية أخطأت في حق المكلف، لأنه بعد معالجة الشكايات يمكن أن يكون المكلف هوالمخطأ، وليس له الحق في طلبه وهذا ما سيوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم(04):مقارنة عدد الشكايات المرفوضة بعد المعالجة بعدد الشكايات المعالجة من طرف مديرية الضرائب لولاية بومرداس خلال(2015-2019)

السنوات	الشكايات المعالجة	عددالشكايات المرفوضة بعد المعالجة	النسبة
2015	2.429	1445	٪59.50
2016	988	497	٪50.30
2017	1.790	1155	٪64.52
2018	1.534	840	٪54.75
2019	1.412	899	٪63.67

المصدر :سيزيد نادية،منعوم كهينة،مرجع سابق ص90

.نلاحظ من خلالالجدول أعلاه أن نسبة عدد الشكايات المرفوضة بعد لمعالجة مقارنة بعدد الشكايات المعالجة على مدار السنة تفوق 50٪،وهذا لا يدل على عدم تحكم الإدارة الضريبية بشكل جيد في مختلف القواعد والقوانين الضريبية.

وإنما يدل على عدم التزام المكلف بالقوانين الضريبية لديه، بسبب انخفاض مستوى وعيه الضريبي اتجاه القوانين الضريبية، أما الشكايات المقبولة فأغلبها تعود إلى تبرير المكلف بعدم تلقيه المراسلة إلا بعد إصدار الجداول ليكون لديه الحق في الإجابة على المراسلة، والتي على إثرها يتم قبول شكايته قبولا جزئيا اوكليا. مما يدل على نجاعة الإدارة الضريبية في حل مشاكل المكلفين،الأمر الذي يساهم في الرفع من التحصيل الضريبي.

الفرع الثالث : تقييم دور الرقابة الجبائية ونظام الحوكمة في الرفع من التحصيل الضريبي

في مديرية الضرائب لولاية بومرداس خلال الفترة (2016-2019)

أولا :دور الرقابة الجبائية في الرفع من التحصيل الضريبي على مستوى مديرية الضرائب لولاية بومرداس

لمعرفة مدى مساهمة الرقابة الجبائية في الرفع من التحصيل الضريبي في مديرية الضرائب لولاية بومرداس،نورد المعطيات في الجدول الموالي:

الجدول رقم(05) : تطور عدد الملفات المدققة محاسبيا في خلال فترة (2016-2019)

السنة	عدد الملفات المدققة
2016	44
2017	54
2018	65
2019	62

المصدر: سيزيد نادية، منعوم كهينة، مرجع سابق، ص121.

يتضح لنا من الجدول أعلاه ان عدد الملفات المدققة في تزايد مستمر من سنة إلى أخرى، حيث في سنة 2016،بلغ عدد الملفات المدققة 44 ملف،أما في سنة 2017 كان عددالملفات المدققة 54 ملف،وفي سنة 2018 بلغت ملفات المدققة 65 ملف، أما بالنسبة لسنة 2019 تراجعت عدد الملفات المدققة إلى 62 ملف

مدقق. ومن هنا يمكن القول ان الملفات المدققة تدقيقا محاسبيا على مستوى المديرية الفرعية للرقابة الجبائية تساهم كثيرا في رفع من التحصيل الضريبي، لأن عملية الرقابة الجبائية تكافح كل من ظاهرتي التهرب والغش الضريبي،وأيضا الأخطاء المصرح بها وبفضل هذه العملية يمكن استخراج الأخطاء والتملصات من تصريحات المكلفين بالضريبة،وبالتالي يمكن تحصيل عدد كبير من الضرائب المتهرب منها وهذا يؤدي إلى رفع الحصيلة الضريبية والحفاظ على أموال الدولة.

ثانيا : دور نظام الحوكمة في الرفع من التحصيل الضريبي لمديرية الضرائب لولاية بومرداس خلال الفترة

النظام الحوكمة هومجموعة من القوانين والمعايير التي تحدد العلاقة بين إدارة الضرائب والأطراف الخارجية التي تربطهم مصالح بها، ويعمل هذا النظام على تنسيق وتوطيد العلاقة بين المكلفين وإدارة الضرائب كما تطرقنا له سابقا، ولكن ما لاحظناه خلال تربصنا ان مديرية الضرائب لولاية بومرداس لا تطبق نظام الحوكمة حاليا ولا تستخدمه بالرغم من أثاره الإيجابية على عملية التحصيل الضريبي والتي يمكن أن نلخص بعضها فيما يلي :

-تطبيق نظام الحوكمة في مديرية الضرائب لولاية بومرداس يمكن من تضييق فرص التلاعب بالقوانين والتشريعات،ويحد من فرص التهرب الضريبي ويحقق الإلتزام الطوعي للمكلفين.

-تطبيق نظام الحكومة في مديرية الضرائب لولاية بومرداس،يزيد من ثقة المكلفين اتجاه النظام الضريبي ويتحقق ذلك من خلال زيادة الإفصاح والشفافية في البيانات المحاسبية المقدمة .

-تطبيق نظام الحوكمة في مديرية الضرائب لولاية بومرداس يؤثر على إجراءات ووسائل التحصيل الضريبي وذلك من خلال حصر وتسجيل المكلفين ومتابعتهم.

الفرع الرابع :تقييم الإدارة الإلكترونية والوعي الضريبي في الرفع من التحصيل الضريبي لمديرية الضرائب لولاية بومرداس

في إطار برنامجها الشامل للإصلاح الضريبي وعصرنة هياكلها،اتخذت الإدارة الضريبية إجراءات تهدف إلى نجاعة النظام الضريبي، وتحسين الخدمات المقدمة للمكلفين بالضريبة من جهة والرفع من الحصيلة الضريبية من جهة أخرى، ومن بين هذه الإجراءات المسايرة للعصرنة والعولمة،قامت مديرية الضرائب لولاية بومرداس إلى وضع دعامات تقنية، منصات إلكترونية،كما لجأت إلى الحملات التوعوية.

.أولا: تقييم الإدارة الإلكترونية في مديرية الضرائب لولاية بومرداس وإنعكاسها على الحصيلة الضريبية

قامت مديرية الضرائب لولاية بومرداس بفتح بوابة التصريح الإلكتروني،والدفع عن بعد مساهمتك، التي تهدف إلى تسهيل الخدمات المقدمة للمكلفين بالضريبة وتبسيطها، والتي من نشأتها ترفع من التحصيل الضريبي، وهذه العملية تتمحور في أربعة محاور رئيسية تدخل في إطار ما يسمى بالرقمنة.**(أنظر الملحق رقم 7).**

وهذه العملية "مساهمتك" حديثة النشأة ولهذا لا نستطيع إعطاء إحصائيات التي تبين نجاعتها في هذه الآونة، لأنها إنطلقت في شهر جويلية2021، ومر عليها سنة ولم تنطلق بنسبة 100٪، أي لازلت في المهد على مستوى القابضات .كما تخطط مديرية الضرائب لولاية بومرداس مستقبلا إلى فتح خدمة "جبايتك" وهي في إطار التحضير .

ثانيا :تقييم الوعي الضريبي في مديرية الضرائب لولاية بومرداس وإنعكاسه على الحصيلة الضريبية

لجأت مديرية الضرائب لولاية بومرداس إلى اتخاذ بعض الإجراءات من أجل رفع درجة الوعي الضريبي، لدى المواطنين والمكلفين بالضريبة بالأخص، من أجل المحاولة في نشر ما يسمى بروح الواجب الضريبي ولتغرسه في أعماق نفسية المكلف بالضريبة، حتى تنعكس إيجابيا على تصرفاته وتعاملاته اتجاه الإدارة الضريبية من جهة والتحصيل الضريبي من جهة أخرى .ومن بين هذه الإجراءات ما يلي :

-قامت مديرية الضرائب لولاية بومرداس بحملات التوعية لجميع المكلفين باختلاف مستوياتهم، من أجل تقريبهم من الإدارة الضريبية وتحسيسهم بالمعنى الحقيقي للضريبة وأهميتها،حيث قامت بحملة تحسيسية توعوية في شهر جوان 2021،كما قامت بوضع عدة (دلائل تطبيقية، ومطويات وكتيبات ...إلخ)للمكلفين بالضريبة من أجل تحسين الخدمات المقدمة لهم، كما عملت باستمرار على نشر وثائق تسعى من خلالها إلى تعميم المعلومة الضريبية، وبالتالي الرفع من التحصيل الضريبي ومن بينها :منشورات خاصة

تبين الإجراءات القانونية لطريقة دفع الضريبة الجزافية وكيفية التصريح الصحيح بها، وطريقة حسابها ودفعها خلال السنة.(**انظرالملحق رقم 8)**

بالاضافة الى إصدار كتيب خاص بالمكلف ميثاق المكلف الذي يعتبر ميثاق وثيقة مرجعية دائمة العلاقات بين المكلفين بالضريبة والإدارة **(أنظر الملحق رقم 9)**، والذي يسعى إلى ترسيخ علاقة ثقة جديدة بينهما من خلال البساطة والاحترام بغية تحسين علاقتها مع متعامليها وشركائها وكذا نشر الوعي الضريبي، فهويلخص بصفة واضحة وموجزة حقوق وواجبات كل طرف، وبهذا لا يعتبر إلا موجز بسيط للأحكام الواردة في التشريع.

، فهو يسعى إلى ترسيخ علاقة ثقة جديدة بينهما من خلال البساطة والاحترام بغية تحسين علاقتها مع متعامليها وشركائها وكذا نشر الوعي الضريبي، فهويلخص بصفة واضحة وموجزة حقوق وواجبات كل طرف، وبهذا لا يعتبر إلا موجز بسيط للأحكام الواردة في التشريع.

المطلب الثاني :التحصيلات الضريبية الإجماليةعلى مستوى مديرية الضرائب لولاية بومرداس خلال الفترة (2015-2021)

سنتناول في هذا المطلب تطور الحصيلة الضريبة على مستوى مديرية الضرائب وسنقوم بتحليل وتقييم الإحصائيات المعطاة في الجدول التالي :

الجدول رقم (06): تطور التحصيل الضريبي في مديرية الضرائب لولاية بومرداس خلال فترة (2015-2021)

السنة	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
إجمالي التحصيلات	20100	21100	2410	24900	26100	23000	25800
نسبة التطور ٪	-	4.97	14.21	3.79	4.81	11.8	12.17

المصدر : مديرية الضرائب لولاية بومرداس

يتضح لنا من خلال الجدول أعلاه الذي يبين الحصيلة الإجمالية الضريبية لمديرية الضرائب لولاية بومرداس للفترة الممتدة (2015-2021)،حيث عرفت الحصيلة الإجمالية تطورا ملحوظا خلال فترة الدراسة حيث انتقلت من (20100) دج، لتصل سنة 2016(21100)دج بنسبة زيادة تقدر 4.97٪ وخلال سنة 2017 إرتفعت الحصيلة الإجمالية بنسبة تقدر14.21٪،حيث بلغت الحصيلة (24100)دج،أما في سنة 2018 ارتفعت الحصيلة بنسبة 3.79٪ حيث بلغت الحصيلة (24900)دج. في سنة 2019 ارتفعت الحصيلة ارتفاعا ملحوظا بنسبة 4.81٪ فكانت قيمة الحصيلة (26100) دج، وفي سنة2020 عرفت الحصيلة الإجمالية انخفاضا محسوسا بنسبة تقدر ب 11.87 -٪وبلغت الحصيلة في تلك السنة(23000) دج. ويمكن إرجاع هذا الانخفاض إلى الأزمة الصحية التي مرت بها الجزائر،وهي أزمة كورونا التي أدت إلى غلق مختلف الأنشطة الاقتصادية وأيضا غلق وتأخير مواعيد التحصيل التي اتخذتها الجهات العليا، ولكنفي سنة 2021 عادت

حصيلة الإجمالية لترتفع من جديد بنسبة تقدر ب 12.17٪ وكان هذا الارتفاع ملحوظ حيث بلغت قيمته (25800) دج وهذا راجع لعودت عجلة سير حركة الاقتصادية كما كانت عليه قبل جائحة كورونا.

المطلب الثالث: معوقات التحصيل الضريبي في مديرية الضرائب لولاية بومرداس

هناك عدة معوقات التي تعرقل عملية التحصيل الضريبي في مديرية الضرائب لولاية بومرداس نذكر منها:

- عدم التزام المكلفين بتقديم التصريحات في الأجال المحددة.
- صعوبة الحصول على إحصائيات الدراسة مثل: المنازعات الضريبية والوعي الضريبي والحصيلة الضريبية الإجمالية لمديرية الضرائب.
- نقص الوعي الضريبي لدى المكلفين.
- عدم وجود الثقة بين المكلفين ومديرية الضرائب.
- عدم وصول إشعارات التبليغ إلى المكلفين بالضريبة.
- في حالة عدم وجود نزاع قضائي حول قيمة الضريبة يؤدي هذا الى التأخر والتباطؤ في التحصيل الضريبي.
- غموض في النظام الضريبي مما يؤدي إلى وجود ثغرات،وبالتالي يستغلها المكلف مما يساعده في التهرب من الدفع.
- عدم اقتناع المكلف بدفع الضريبة أوكيفية استخدامها من طرف الدولة.
- عدم استخدام مديرية الضرائب وسائل حديثة في عملها مثل التكنولوجيا ومازالت تعتمد على وسائل تقليدية.
- كثرة التعديلات التي تشهدها التشريعات والقوانين الضريبية في الجزائر.
- عدم إدراج بوابة التصريح والدفع عن بعد مساهمتك، جبايتك، وكذا تكنولجيا الإعلام والإتصال في التعامل مع المكلفين في هذه المديرية.

خلاصة الفصل:

من خلال دراستنا على مستوى مديرية الولائية للضرائب في بومرداس ، اتضح لنا أن الإدارة الضريبية تلعب دور كبير في زيادة الحصيلة الضريبية ،وقد توضح لنا ذلك من خلال دراسة و تقييم عدة إجراءات التي ساهمت في رفع التحصيل الضريبي و المتمثلة في الأسلوب الودي و الجبري لتحصيل و أيضا التقليل من المنازعات و كذلك الرقابة الجبائية التي تساهم في رفع الحصيلة الضريبية من خلال مراقبة وتدقيق الملفات لتصدي لكل من ظاهرة التهرب و الغش الضريبي وكذلك نظام الحوكمة الذي يساهم في رفع الحصيلة من خلال مميزات التي يمكن أن تستغلها مديرية الضرائب ،و أيضا قمنا بتقييم الإدارة الإلكترونية و الوعي الضريبي الذي كان لهما دور في تسهيل و تحسين عملية التحصيل الضريبي وفي الأخير قمنا بتقييم وتحليل الحصيلة الإجمالية للضرائب.

و في الأخير يمكن القول أن مديرية الضرائب لولاية بومرداس تتأثر بعدة إجراءات التي من شانها أن ترفع الحصيلة الضريبية .

الخاتمة

لقد سعت الجزائر كغيرها من الدول الأخرى بإجراء إصلاح جوهري على مستوى الإدارة الضريبية الجزائرية،بسبب الصعوبات التي واجهتها وهذا في إطار برنامج العصرنة، وذلك من خلال تحديث الإدارة الضريبية عن طريق عصرنة هياكلها الإدارية، وإدخال تكنولوجيا المعلومات والإتصال التي بدورها تساهم في الرفع من التحصيل الضريبي، حيث يعتبر مصدرا هاما لتمكين الدولة من تغطية نفقاتها والأعباء التي تعود بالمنفعة العامة للدولة، وتحقيق التوازن الاجتماعي ولاقتصادي وكذا الحفاظ على الاقتصاد الوطني، بفضل التمويل المتواصل لخزينة الدولة.

حيث حاولنا من خلال هذه الدراسة إلى التطرق إلى الدور الذي تحتله الإدارة الضريبية لولاية بومرداس في الرفع من التحصيل الضريبي خلال الفترة (2015-2021). وتوصلنا في الأخير إلى العديد من النتائج سنتناولها لاحقا.

1. . اختبار الفرضيات

تم وضع ثلاث فرضيات في مقدمة هذا البحث، وبعد المعالجة والتحليل توصلنا إلى النتائج التالة:

- بالنسبة للفرضية الأولى القائلة: في إطار العصرنة تم إعادة توزيعوإضافة العديد من الإجراءات والمهام لهياكل الإدارة الضريبية وهي فرضية خاطئة، حيث تم استحداث هياكل إدارية جديدة تتمثل في مديريات كبريات المؤسسات ومركز الضرائب والمركز الجواري للضرائب ولم يتم إضافة أي مهام في هياكلها.
- بالنسبة للفرضية الثانية القائلة: يمكن يعتبر أسلوب الودي الإجراء الوحيد الذي تتبعه الإدارة الضريبية للرفع من التحصيل الضريبي، وهي فرضية خاطئة، حيث تعتمد الإدارة الضريبية للرفع من التحصيل الضريبي على نوعين من أساليب التحصيل، وتتمثل في الأسلوب الودي والأسلوب الجبري.
- والفرضية الثالثة القائلة: تساهم مديرية الضرائب لولاية بومرداس في الرفع من التحصيل من خلال الإجراءات الصارمة المتبعة في الرقابة الجبائية فقط، وهي فرضية خاطئة، حيث تساهم مديرية الضرائب

لولاية بومرداس في الرفع من التحصيل الضريبي من خلال عدة إجراءات تتمثل في الرقابة الجبائية والإدارة الالكترونية والوعي الضريبي وكذا التقليل من المنازعات الضريبية.

2. نتائج البحث:كما ساقنا البحث في هذا الموضوع إلى التوصل إلى النتائج التالية :

– تهدف الإدارة الضريبية من خلال برنامج عصرنة هياكلها،إلى التقليل من معاناة المكلفين وتحسين الخدمة المقدمة إليهم مما يؤدي إلى تعزيز الثقة بينه وبين الإدارة الضريبية.

– التحصيل الضريبي هو الآلية القانونية الوحيدة التي تسمح بانتقال الضريبة من المكلفين بالضريبة إلى الخزينة العمومية، والجماعات المحلية لخلق التوازن بين الإيرادات والنفقات.

– إن التحصيل الضريبي أهم مرحلة من مراحل تأسيس الضريبة وربطها، وإذ لم يتم التحصيل فلا جدوى من كل الراحل السابقة .

– إن التحصيل الضريبي الودي، هو أن يدفع المكلف مستحقاته الضريبية طواعية لإدارة الضرائب، أي دون تدخل الإدارة الضريبية،ويتفرع إلى أنواع مثل طريقة التوريد المباشر وطريقة الأقساط المقدمة، وطريقة الحجز من المنبع .

– إن التحصيل الضريبي الجبري، هو تدخل الإدارة الضريبية بطريقة قانونية وسرية لإجبار المكلفين العصاة على دفع مستحقاتهم الضريبية.

– إن إجراءات المتابعة تساهم في القضاء على التهرب الضريبي،وبالتالي فهي وسيلة فعالة لتعظيم الحصيلة الضريبية .

– ساهمت الرقابة الجبائية كثيرا في الرفع من الإيرادات الضريبية، وذلك من خلال التدقيق على وثائق المكلفين بالضريبة،بهدف استخراج أي تملص أو أخطاء في التصريحات وبالتالي ساهمت الرقابة الجبائية في مكافحة التهرب والغش الضريبي ومنه رفع الحصيلة الضريبية.

– يتميز نظام الحكومة بأهمية كبيرة في إدارة مصلحة الضرائب،حيث يمكنه تضييق فرص التلاعب بالقوانين والتشريعات ويحد من فرص التهرب الضريبي، وكذا يزيد من ثقة المكلفين تجاه مصلحة الضرائب وهذا النظام يساعد بدوره في الرفع من الحصيلة الضريبية.

– إن إجراء الإعفاء المشروط التي تتخذه الإدارة الضريبية، يساهم في التقليل من المنازعات الضريبية وبالتالي الرفع من التحصيل الضريبي.

– تكمن أهمية الوعي الضريبي،في أنه يساهم بدرجة كبيرة في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي، وبالتالي الزيادة في الحصيلة الضريبية.

– من الصعب على الإدارة الضريبية نشر الوعي الضريبي لإقامة علاقة جيدة مع المكلفين إذا لم تجعلهم محور اهتمامها.

– استخدام الأنظمة الإلكترونية في العمل الضريبي يساعد على توفير الوقت والجهد والتكلفة،وتقليل معاناة المكلفين، بالإضافة إلى جمع البيانات وتحديد الالتزامات الضريبية مما يسهل عملية التحصيل الضريبي ويقلل من الغش الضريبي.

3. الاقتراحات:

توصلنا من خلال البحث إلى تقديم بعض الاقتراحات،والتي تعمل على تحسين التحصيل الضريبي من خلا لمايلي :

– العمل على استخدام نظام التصريح الإلكتروني للضرائب والرسوم على جميع المكلفين بالضريبة، مع تعزيز استخدام نظام الدفع الإلكتروني من أجل رفع الحصيلة الضريبية.

– العمل على تكوين عمال الضرائب في مجال الإعلام الآلي والمعلوماتية، من أجل ضمان الإدارة الإلكترونية، وتحسين الخدمة العمومية، وزيادة التحصيل الضريبي .

– يجب توعية المكلفين بالضريبة بأهمية الضريبة في التنمية الاقتصادية وغرس روح المواطنة فيهم.

– يجب تفعيل إجراءات المتابعة بحزم وجدية في كامل قابضات الضرائب الجزائرية،من أجل زيادة الحصيلة الضريبية.

– العمل على تطبيق نظام الحكومة في مديرية الضرائب، حيث له أثر إيجابي في التحصيل الضريبي من خلال الحد من فرص التلاعب بالقوانين ويزيد الثقة بين المكلفين بالضريبة والإدارة الضريبية.

– إعادة النظر في أجور مراقبي الإدارة الضريبية من أجل إبعادهم عن إغراءات المكلفين بالضريبة، والقضاء على الرشوة وبالتالي زيادة الحصيلة الضريبية.

–تفعيل البنية التحتية للتكنولوجيا المعلومات والاتصال،لضمان حسن التسيير والتنفيذ للإدارة الإلكترونية في مصلحة الضرائب والمديريات الفرعية للضرائب عامة كالإعلام الألي .

– تشجيع البحوث والدراسات التي تهدف إلى تطوير الإدارة الضريبية، والتقليل إلى أقصى حد من النزاعات الضريبية.

.وفي الأخير نأمل أن تأخذ هذه التوصيات بعين الاعتبار من قبل السلطات المعنية، خاصة وأن الإصلاحات الضريبية في الوقت الحالي تولي أهمية كبيرة لزيادة التحصيل الضريبي.

4. آفاق الدراسة

إن دراستنا لهذا الموضوع ماهي إلا محاولة لمعرفة العلاقة التي تربط الإدارة الضريبية والتحصيل الضريبي في الجزائر، وإعطاء نظرة ولو بسيطة حول هذه العلاقة نظرا لشساعة الموضوع، لهذا نقترح تناول هذا الموضوع من جوانب أخرى وهي :

– إدراج التكنولوجيات الحديثة للإعلام الآلي والاتصال على مستوى الإدارة الضريبية ودورها في الرفع من التحصيل الضريبي.

– دور الالتزام الضريبي لدى المكلفين بالضريبة في زيادة الحصيلة الضريبية .

– مدى مساهمة عوامل الإدارة الضريبية في الرفع من التحصيل الضريبي .

وفي الأخير نرجو من الله أن نكون قد وفينا الموضوع حقه، وأن نكون قد أضفنا شيئا جديدا في هذا المجال، فإن أصبنا فمن عند الله وعسانا بذلك ننال أجر الصواب والاجتهاد،وإن أخطأنا فحسبنا أننا حاولنا.

قائمة المراجع

1)الكتب:

ناصر مراد،**فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق**، دار هومة، الجزائر،2003.

حامد عبد المجيد دراز، **النظم الضريبية**،الدار الجامعية،مصر،1999.

منور أوسرير، محمد حمو،**محاضرات في جباية المؤسسات**، مكتبة الشركة،الجزائرية بودواوالجزائر،2009.

عبد المجيد قدي،**دراسات في علم الضرائب**، دار جرير، الأردن،2011.

محمد عباس محرزي، **إقتصادات الجباية والضرائب**، دار هومة للطباعة والنشروالتوزيع، الجزائر،2008.

2)المجلات والدوريات:

فتيحة صالي، يوسف قاسي، **تفعيل وتطوير الإدارة الضريبية لمواجهة التحديات المعاصرة**، مجلة التنمية والإستشراق للبحوث والدراسات، مجلد 06-العدد:02-ديسمبر 2021.

يحياوي نصيرة، **تنظيم عملية التحصيل الضريبي في الجزائر**،معارف (مجلة علمية محكمة)-السنة التاسعة-العدد16 (جوان 2014) ص 386.

أحسن ركي، سمير عماري،**واقع وأفاق عصرنة الإدارة الضريبية في الجزائر**، مجلة الأرصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية، كلية الاقتصاد والتجارة وعلوم التسيير ،جامعة 20أوت 1955 ، سكيكدة، الجزائر،المجلد 3 /العدد :1، جوان 2020.

سلام لواف المومني،مهند محمد العبيني، **الحوكمات الضريبية والإرادات الضريبية**، مجلة التنمية والإقتصاد التطبيقي، جامعة المسيلة، العدد 03، مارس 2018.

نوي نجاة،**كيفية تعزيز نقافة المواطنة الضريبية لدى الممولين في الجزائر**، مجلة الإقتصادالجديدة ان العدد 16، -المجلد01-،2017.

رمادلية عبد الله سفيان،**تفعيل خدمة الإدارة الإلكترونية في الجزائر**، عصرنة الإدارة الإلكترونية في الجزائر مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية، الجلد 14، العدد02،2020.

الشيكر أيوب،**الإدارة الإلكترونية في الجزائر**، تطبيقات وتحديات، مجلة الإدراة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد 08/العدد : 01(2019).

بن غروق منير، **دور الإدارة الالكترونية في تحسين التحصيل الضريبي ومكافحة الضريبة**، مجلة طينة للدراسات العلمية الأكادمية،المجلد 03 العدد : الخامس 05؛

أحمد بساس، محمد دوة، **أهمية التحصيل الجبري في تعظيم الحصيلة الضريبية**،دراسة تحليلية للإجراءات التحصيل الجبري وفق النظام الضريبي الجزائري، مجلة القانون العقاري، العدد 15(خاص)، 2021.

بوزيان فيصل،محي الدين محمود عمر،عصرنة الإدارة الجبائية في الجزائر ودورها في تحسين العلاقات المكلفين بالضريبة،مجلة المعيار، المجلد :12/العدد،:2021،01.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،وزارة المالية ،المديرية العامة للضرائب،المديرية الجهوية للضرائب ورقلة ، الملتقى الجهوي الخاص من 25 إلى 27 ديسمبر2005،ص8.

3)المذكرات والرسائل:

زعزوعة فاطمة، **الحماية القانونية الممنوحة للأشخاص الخاضعين للضريبة**، رسائل لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان كلية الحقوق،**2012-2013**.

شرقي وليد، شويخي فتحي،**واقع وأفاق العصرنة الإدارة الجبائية في الجزائر**، دراسة حالة مركز الضرائب البويرة خلال الفترة 2016-2019،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة بومرداس،2019-2020.

قاشي يوسف، **واقع النظام الضريبي الجزائري وسبل تفعيله**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس،2014-2015.

حراش إبراهيم،**عصرنة إدارة الضرائب لزيادة فعالية التسييلر في ظل الإصلاح الضربي**، دراسة تقييمية للتجربة الجزائرية للفترة ما بين 2002-2010، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتورا في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعليوم التسيير،جامعة الجزائر3، 2011-2012.

سيزيد نادية، منعوم كهينة، **مساهمة الوعي الجبائي ة تقرير الإلتزام الجبائي لدىالمكلف**، دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية بومرداس، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم السياسة، جامعة أمحمد بوقرة،2019-2020؛

تناجي عيسى، سعداوي محمد،**أليات التحصيل الجبائي وسبل تحسينها**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، 2020-2021.

دوادي محمد، **الإدارة الجبائية والتحصيل الضريبي في الجزائر**،مذكرة التخرج لنيل شهادة الماجستير،كلية العلوم الاقتصادية |والعلوم التجارية والتسيير،2005-2006.

محمد العلاوي، **دراسة تحليلية لقواعد تأسيس وتحصيل الضرائب في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتورا، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة خيضر،بسكرة،2014-2015.

جدوم مريم، خالدي فاطمة، **دراسة تقيمية لنظام التحصيلات الضريبية دراسةدراسة حالة ولاية بومرداس**، مذكرة التخرج لنيل شهادة ماستر كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة بومرداس، 2016.

رزاق لبزة عمر،**الملتقى الجهوي الخاص بالتحصيل الجبري**، المديرية العامة للضرائب، المديرية الجهوية للضرائب،من 25 إلى 27 ديسمبر 200.

بن أعراب محمد، **محاضرات في مادة المنازعات الضريبية**، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف 2، كلية الحقوق والعلوم السياسية، السنة 2021.

قاشي يوسف، **محاضرات في مقياس المنازعات الجبائية**، مطبوعة مقدمة لطلبة السنة أولى ماستر، جامعة أكلي محند أولحاج البويرة، السنة 2014-2015.

زهرة محمد حبو، **دور رقابة الجبائية والنظام الضريبي حالة الجزائر**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد المالي والنقدي، 2011

4)المطبوعات الجامعية:

بوزيدة حميد، **جباية المؤسسات**، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر -2007.

5)القوانين والمراسيم:

قائمة الملاحق

الملحق رقم (01): التصريح برقم الأعمال

Série G n° 12

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

المديرية العامة للضرائب
DIRECTION GENERALE DES IMPOTS

مديرية الضرائب لولاية
DIRECTION DES IMPOTS DE WILAYA de .....

INSPECTION ..... مفتشية
RECETTE ..... قباضة
COMMUNE ..... بلدية

رقم التعريف الجبائي
Numéro d'Identification Fiscale (NIF)

رقم التعريف الوطني:
Numéro d'Identification National (NIN)

رقم المادة:
N° d'article

رقم السجل التجاري:
N° du registre de commerce

رقم بطاقة الحرفي
N° de la carte d'artisan

التصريح برقم الأعمال
(نظام الضريبة الجزافية الوحيدة)

DECLARATION DU CHIFFRE D'AFFAIRES

(REGIME DE L'IMPOT FORFAITAIRE UNIQUE)

الفترة من: ..... إلى : .....
Période du ..... au .....

يعاد قبل 1 فيفري من سنة التكليف بالضريبة
A renvoyer avant le 1er Février de l'année d'imposition

تاريخ وختم المصلحة
date et cachet du service

اللقب : ..... الاسم : ..... NOM : ..... Prénoms :

اسم الشركة : ..... Raison sociale :

طبيعة النشاط: ..... Nature de l'activité :

عنوان المحل أو المؤسسة: ..... Adresse de l'établissement ou de l'entreprise :

- إلى 1 جانفي: ..... - au 1er Janvier 20

- إلى 1 جانفي : ..... - au 1er Janvier 20

عنوان إقامة المصرح : ..... Adresse du domicile de l'exploitant :

أذكر العنوان القديم أيضا، في حالة تغيير العنوان خلال السنة ..... En cas de changement d'adresse en cours d'année, mentionner également l'ancienne adresse.

رقم الحساب الجاري البنكي أو البريدي : ..... N° CCB ou du CCP :

رقم الهاتف : ..... N° d'appel téléphonique :

إسم وعنوان المحاسب (في حالة وجوده) : ..... Nom et adresse du Comptable (le cas échéant) :

يرجى ملئ الفراغات المبينة أسفله،إذا كنتم تمارسون نشاطا آخر (في حالة تعدد النشاطات، أرفقوا جدولا مفصلا بالشكل المطلوب):
Si vous avez une autre activité, veuillez renseigner les champs ci-après indiqués (En cas de multiplicité d'activités joindre un état dûment renseigné) :

اسم الشركة : ..... Raison sociale :

طبيعة النشاط: ..... Nature de l'activité :

عنوان المحل أو المؤسسة: ..... Adresse de l'établissement ou de l'entreprise :

نظرا لأهمية هذا التصريح الذي ينبغي أن يكون قاعدة لتثبيت الضريبة الجزافية الوحيدة ، يوصى المكلفون بالضريبة بتقديم المعلومات المطلوبة بدقة وإعادة هذه المطبوعة في الآجال المحددة.
Compte tenu de l'importance de cette déclaration qui doit servir de base à la fixation de l'impôt forfaitaire unique, il est recommandé au contribuable de fournir les renseignements demandés avec précision et de renvoyer le présent imprimé dans les délais prescrits.

1

Annexe de la déclaration du chiffre d'affaires — ملحق التصريح برقم الأعمال

Impôt Forfaitaire Unique **commune:**..... **année** ..... سنة ..... بلدية: ..... الضريبة الجزافية الوحيدة

Raison sociale..... : اسم الشركة Prénoms :..... : الاسم NOM..... : اللقب

Complément IFU avant (31 Janvier) — إمضاء المكلف بالضريبة — تكميلي (قبل 31 جانفي)

IFU à 5%:..... DA — signature du contribuable — ض ج و: 5% ..... دج

IFU à 12%: ..... DA — ض ج و: 12% ..... دج

Total: 0..... DA — المجموع: 0 دج

quittance n° ..... date:..... — وصل رقم ..... تاريخ .....

Impôt Forfaitaire Unique **commune:**..... **année** ..... سنة ..... بلدية: ..... الضريبة الجزافية الوحيدة

Raison sociale..... : اسم الشركة Prénoms :..... : الاسم NOM..... : اللقب

Trimestriel /annuel — إمضاء المكلف بالضريبة — فصلي/سنوي

IFU à 5%:..... DA — signature du contribuable — ض ج و: 5% ..... دج

IFU à 12%: ..... DA — ض ج و: 12% ..... دج

Minimum:..... DA — ض ج و: حد ادنى..... دج

Total: 0..... DA — المجموع: 0 دج

quittance n° ..... date:..... — وصل رقم ..... تاريخ .....

Impôt Forfaitaire Unique **commune:**..... **année** ..... سنة ..... بلدية: ..... الضريبة الجزافية الوحيدة

Raison sociale..... : اسم الشركة Prénoms :..... : الاسم NOM..... : اللقب

Trimestriel /annuel — إمضاء المكلف بالضريبة — فصلي/سنوي

IFU à 5%:..... DA — signature du contribuable — ض ج و: 5% ..... دج

IFU à 12%: ..... DA — ض ج و: 12% ..... دج

Minimum:..... DA — ض ج و: حد ادنى..... دج

Total: 0..... DA — المجموع: 0 دج

quittance n° ..... date:..... — وصل رقم ..... تاريخ .....

Impôt Forfaitaire Unique **commune:**..... **année** ..... سنة ..... بلدية: ..... الضريبة الجزافية الوحيدة

Raison sociale..... : اسم الشركة Prénoms :..... : الاسم NOM..... : اللقب

Trimestriel /annuel — إمضاء المكلف بالضريبة — فصلي/سنوي

IFU à 5%:..... DA — signature du contribuable — ض ج و: 5% ..... دج

IFU à 12%: ..... DA — ض ج و: 12% ..... دج

Minimum:..... DA — ض ج و: حد ادنى..... دج

Total: 0..... DA — المجموع: 0 دج

quittance n° ..... date:..... — وصل رقم ..... تاريخ .....

Impôt Forfaitaire Unique **commune:**..... **année** ..... سنة ..... بلدية: ..... الضريبة الجزافية الوحيدة

Raison sociale..... : اسم الشركة Prénoms :..... : الاسم NOM..... : اللقب

Trimestriel /annuel — إمضاء المكلف بالضريبة — فصلي/سنوي

IFU à 5%:..... DA — signature du contribuable — ض ج و: 5% ..... دج

IFU à 12%: ..... DA — ض ج و: 12% ..... دج

Minimum:..... DA — ض ج و: حد ادنى..... دج

Total: 0..... DA — المجموع: 0 دج

quittance n° ..... date:..... — وصل رقم ..... تاريخ .....

1

IFU **avis de versement** (à déposer à la recette) (يودع لدى القباضة) **اشعار بالدفع** ض ج و

A

- Pour le paiement trimestriel ou annuel : Utiliser le coupon **B**
- Pour le paiement complémentaire : Utiliser le coupon **A**

(NIF) رقم التعريف الجبائي

N° d'article رقم المادة

✓ بالنسبة للتسديد السنوي او الفصلي: استعمل القسيمة B
✓ بالنسبة للتسديد التكميلي: استعمل القسيمة A

✂ -

IFU **avis de versement** (à déposer à la recette) (يودع لدى القباضة) **اشعار بالدفع** ض ج و

B

- Pour le paiement trimestriel ou annuel : Utiliser le coupon **B**
- Pour le paiement complémentaire : Utiliser le coupon **A**

(NIF) رقم التعريف الجبائي

N° d'article رقم المادة

✓ بالنسبة للتسديد السنوي او الفصلي: استعمل القسيمة B
✓ بالنسبة للتسديد التكميلي: استعمل القسيمة A

✂ -

IFU **avis de versement** (à déposer à la recette) (يودع لدى القباضة) **اشعار بالدفع** ض ج و

B

- Pour le paiement trimestriel ou annuel : Utiliser le coupon **B**
- Pour le paiement complémentaire : Utiliser le coupon **A**

(NIF) رقم التعريف الجبائي

N° d'article رقم المادة

✓ بالنسبة للتسديد السنوي او الفصلي: استعمل القسيمة B
✓ بالنسبة للتسديد التكميلي: استعمل القسيمة A

✂ -

IFU **avis de versement** (à déposer à la recette) (يودع لدى القباضة) **اشعار بالدفع** ض ج و

B

- Pour le paiement trimestriel ou annuel : Utiliser le coupon **B**
- Pour le paiement complémentaire : Utiliser le coupon **A**

(NIF) رقم التعريف الجبائي

N° d'article رقم المادة

✓ بالنسبة للتسديد السنوي او الفصلي: استعمل القسيمة B
✓ بالنسبة للتسديد التكميلي: استعمل القسيمة A

✂ -

IFU **avis de versement** (à déposer à la recette) (يودع لدى القباضة) **اشعار بالدفع** ض ج و

B

- Pour le paiement trimestriel ou annuel : Utiliser le coupon **B**
- Pour le paiement complémentaire : Utiliser le coupon **A**

(NIF) رقم التعريف الجبائي

N° d'article رقم المادة

✓ بالنسبة للتسديد السنوي او الفصلي: استعمل القسيمة B
✓ بالنسبة للتسديد التكميلي: استعمل القسيمة A

الملحق رقم (02): إشعار بالدفع

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

المديرية العامة للضرائب

مديرية الضرائب لولاية .....

قباضة الضرائب

لـ .....

العنوان : .....

رقم الحساب الجاري البريدي : .....

الهاتف : .....

في ..... يوم .....

إشعار بالدفع

إلى السيد (ة) : .....

رقم التعريف الجبائي : | | | | | | | | | | | | | | | | | | |

يشرفني تذكيركم بأنكم مدينون للخزينة بمبلغ .....

..... دينار، يمثل الضرائب والرسوم المفصلة أدناه :

رقم الضريبة	سنة الربط الضريبي	طبيعة الضرائب والرسوم	المبلغ المستحق
		غرامات التأخير	
		المجموع	

أطلب منكم اتخاذ كل التدابير لتسديد المبلغ المذكور في أجل أقصاه ثمانية أيام.

في حالة ما إذا لم يكن باستطاعتكم تسديد المبلغ كلية نظرا لأهمية الضرائب والرسوم المستحقة، فإن مصالحنا مستعدة لاكتتاب جدول للدفع على أقساط تحدده معكم حسب إمكانياتكم.

إذا لم تستجيبوا لهذا الإخطار أو تراجعتم عن تنفيذ جدول الدفع المكتتب، فإن إدارة الضرائب ستضطر إلى اتخاذ إجراءات المتابعة ضدكم، والمنصوص عليها في القانون.

أحثكم إذن بالاستجابة فورا لهذا الإشعار وباحترام التعهد الذي قد تكتتبوه عند مصالحنا.

عندما يشرع في التنفيذ الفعلي للمتابعة، فإنه لايمكن تراجيف إجراءات التحصيل الجبري مهما كان المبرر أو مستوى المبادرة المتخذة.

قـابـض الضـرائـب،

Renseignements divers : **معلومات متنوعة :**

a) nombre de personnes employées : ..... أ - عدد الأشخاص المستخدمين في :

b) montant des salaires y compris les charges sociales versées en 20 .... : ..... ب- قيمة الأجور و الأعباء الاجتماعية المسددة في :

c) Montant annuel des loyers privés de l'année 20...: ..... ج- القيمة السنوية للإيجارات الخاصة لسنة :

d) véhicules utilisés : د- السيارات المستعملة:

	Tourisme سياحية	Utilitaire نفعية	
Marque et puissance	.....	.....	سنة الاكتساب
Année d'acquisition	.....	.....	العلامة والقوة
Prix total payé	.....	.....	مجموع الثمن المدفوع

جـــدول مـفـصـل للأعـــــباء
Etat détaillé des dépenses et frais divers

Désignation	المبالغ Montants	تعـيـيـن
Montant des achats de marchandises	.....	مبلغ مشتريات البضائع .....
Montant des achats de matières premières	.....	مبلغ مشتريات المواد الأولية .....
Salaires du personnel	.....	أجور المستخدمين .....
Charges sociales patronales	.....	الأعباء الاجتماعية لرب العمل .....
Loyers professionnels	.....	الإيجارات المهنية .....
Autres frais généraux (détailler sur feuille séparée)	.....	مصاريف أخرى عامة (تذكر بالتفصيل في ورقة منفصلة) .....
TOTAL	.....	المـجـمـوع .....

الملحق رقم 3: آخر إنذار قبل المتابعات

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

سلسلة R n° 8 (2007)

المديرية العامة للضرائب

مديرية الضرائب لولاية .....

قباضة الضرائب

لـ .....

السيد (ة) : .....

الساكن : .....

رقم التعريف الجبائي :

معفى من التخليص
أمر رقم 68-103
المؤرخ في
6 ماي 1968

آخر إنذار قبل المتابعات

تبعا للإشعار بالدفع ..... والذي بموجبه أعلمتكم بطبيعة ومبالغ الضرائب والرسوم الواقعة على ذمتكم والذي لم تستجيبوا له، طلبت منكم التفضل بالحضور إلى مكتبنا عن طريق الرسالة المؤرخة .....

عندما استقبلتكم يوم ..... طلبت منكم التسديد الفوري للمبالغ المفصلة أدناه، كما عرضت عليكم جدولا للدفع على أقساط لتتمكنوا من التسديد التدريجي لدينكم الجبائي.

المطبعة الرسمية، الجزائر

رقم الضريبة	سنة فرض الضريبة	طبيعة الضرائب والرسوم	المبلغ المستحق
		غرامات التأخير	
		المجموع	

ولكن لم تستجيبوا لكل الاقتراحات التي عرضتها عليكم، وقد نبهتكم بالنتائج التي ستترتب عن موقفكم السلبي والمتمثلة في :

- الغلق المؤقت لمحلاتكم المهنية، إلى غاية التسديد الكلي لدينكم الجبائي ؛
- حجز أملاككم المنقولة وغير المنقولة وتخملكم للأتعاب والمضايقات المترتبة عن ذلك ؛
- فقدان إمكانية الحصول على تخفيض للعقوبات الجبائية.

أنبهكم بأنه سيشرع في تنفيذ الإجراءات الإجبارية المذكورة أعلاه في أي وقت، ابتداءا من تاريخ إرسال هذا الإنذار.

ومن غير التسديد الكلي للمبالغ المستحقة، لن تحظى أي محاولة لرفع هذه الإجراءات بقبول من طرف إدارة الضرائب.

تقبلوا ..... تحياتنا الخالصة.

قابض الضرائب،

(3)

الملحق رقم 4: تنبيه

Série R, n° 9

مجموعة رقم : .....

وثيقة رقم : .....

إعفاء بريدي
أمر رقم 68-103
المؤرخ في 6 ماي 1968

إدارة الضرائب

مديرية الضرائب

قباضة الضرائب

تنبيه

يتعين إحضاره عند الحضور للسداد

مرسل إلى السيد : .....

المقيم بنهج : ..... رقم : .....

في : .....

بناء على طلب السيد المحصل الموقع أدناه بأن المدين الموضح إسمه أعلاه لم يقوم بالسداد.
وعليه فعلى عامل الملاحقة القضائية المبين إسمه فيما بعد أن يلاحقه عن طريق التنبيه عليه بسداد كافة ما هو مطلوب من مبالغ واجبة الأداء من ضرائب ومعلوم بدون إخلال بما يستحق عليه من إجراءات وغرامات التأخير.

نوع الأوردة والديون	المواد رمز	المواد رقم	سنة أو فترة ربط الضريبة	المبالغ الواردة في الأوراد وأوراق التحصيل لمقبوضات بعد خصم الأقساط المسددة
ولا : ضرائب مباشرة ورسوم مشبهة بها.....				
ثانيا : أوراق تحصيل..... ضرائب غير مباشرة / الضرائب على القيمة المضافة				
ثالثا : الحالات والعقود المشمولة بالنفاذ				

أسماء وألقاب الممولين	البلدية والهيئة الدائنة	الحالات المشمولة بالنفاذ – تواريخ: إرسال الحالة من رئيس المجلس الشعبي البلدي أو الرئيس أو المدير	الحالات المشمولة بالنفاذ – تواريخ: شمول الحالة بالنفاذ	العقود المشمولة بالنفاذ تاريخ العقود	مواد الأوراد أو سجلات المقبوضات	موضوع الديون	تواريخ الإستحقاق

مجموع المبالغ الواجبة الأداء	
الجزاءات الضريبية	
المجموع الواجب تسديده	

محصل الضرائب

تنبيه

حرر يوم ..... سنة ..... بناء على

ولا : الأوراد المشمولة بالنفاذ من والي الولاية التي تم بها ربط الضريبة (1)

ثانيا : أوراق التحصيل المشمولة بالنفاذ من مدير الضرائب للولاية التي تم فيها ربط الضريبة (2) والمعلنة بتاريخ .....

ثالثا : السند المعد بمعرفة (3) ..... المشمول بالنفاذ من ..... بتاريخ .....

رابعا : الصورة التنفيذية للعقد المشمول بالنفاذ الموثق بمعرفة الأستاذ (4) ..... موثق العقود الرسمية

بتاريخ ..... والمسجل تسجيلا قانونيا.

وبناء على طلب :

ولا : محصل الضرائب المشار إليه أعلاه فيما يتعلق بالضرائب.

ثانيا : مدير الضرائب ومحصل الضرائب المشار إليها أعلاه فيما يتعلق بأوراق التحصيل.

ثالثا (5) ..... ومحصل الضرائب فيما يتعلق بالحالات المشمولة بالنفاذ.

4

الملحق رقم 5: الحجز

Série R n° 20 (2000)

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

مديرية الضرائب

لولاية.....

بلدية.....

قباضة.....

رقم الحساب الجاري البريدي (ح.ج.ب) ..... الجزائر

وزارة المالية

المديرية العامة للضرائب

سلسلة رقم .....وثيقة رقم.....

الرقم

مصلحة التحصيل

محضر (1) حجز { تنفيذي / معلق / التحصيل / شفوي }

مواد الجداول	طبيعة الضرائب بعنوان سنة	المبالغ المدونة على الجداول وسجل المتهربات منقوصة من الأقساط المدفوعة
.....	الضريبة على ربح الشركة	.....
.....	الضريبة على الدخل الإجمالي.....	.....
.....	الرسم على النشاط المهني.....	.....
.....	الرسم العقاري.....	.....
.....	رسم التطهير.....	.....
.....	.....	.....
.....	الرسم على القيمة المضافة.....	.....
.....	.....	.....
.....	موارد أخرى.....	.....
.....	.....	.....
	المجموع	.....
	غرامة التأخير (على ظهر الوثيقة)	.....
	مجموع المدفوعات	.....

سنة .....

يوم.....بموجب :

1 – الأمر التنفيذي الصادر من مدير الضرائب لولاية محل إقامته :

2 – سند محرر من طرف ..... والذي أخفى عليه طابعه التنفيذي السيد .....

من..... يوم .....

3 – (grosse) العقد التنفيذي المبرم بحضور الأستاذ .....

مرفق بـ.....

يوم ..... والمسجل حسب الأصول.

بناءً على طلب (2)..... القاطن بـ .....وقابض الضرائب المعيّن كما يلي، والقاطن بلدية ..... بالإضافة إلى مقر البلدية لكافة أماكن التنفيذ.

أنا الموقع أسفله .....عامل التحصيل التابع لمكتب الضرائب السالف الذكر وبناءً على كوني مركل قانوناً.

قد بعثت بالإخطار إلى ..... الساكن بـ .....

أو إنّ تنقلي إلى مقر إقامته تكلمت مع ..... حيث تركت هذه النسخة (4) في ظرف مغلق عامل للطابع والمعلومات طبقًا للقانون، لدفع إلى قابض الضرائب المعيّن أعلاه مبلغ .....

المثقل للمستحقات التي هو مدين بها بموجب سندات تنفيذية المذكورة في أعلى هذه الوثيقة بدون الأخذ بعين الإعتبار غرامة ومنح التأخير التي أرست قواعدها المادة 402 من قانون الضرائب المباشرة.

نظرا لعدم وضوح المكلف بالضريبة للإخطار المرجه له، أعلمته بأنني سأجأ في الحين إلى حجز المنقولات، الأغراض والبضائع، وعليه، وبحضور شهود ستذكر أسماؤهم في نهاية هذه الوثيقة، وضعت تحت يد العدالة الأشياء التي يلي ذكرها :.....

.....

.....

تلك هي المنقولات والأغراض الموجودة في عين المكان والتي تم حجزها، وإثر ذلك أنذرته بضرورة تقديم حارس موثوق به لكي يحرس الأشياء المحجوزة.

بعد { موافقته، عينته حارس / عدم موافقته عينت السيد.....حارسا }

بعد كل ما ذكر، وبناءً على تصريحه لي بأن يتكفل إيرادها بتمثيل الأشياء كلما استدعى ذلك طبقا للقانون كوكيل قانوني كما أعلمته هو والمحجوز عليه بأن بيع هذه الأشياء سيتم يوم ..... وأنه، سواء في حالة حضوره أوغيابه، سيتم بيعها إلى الأكثر مزايدة في المنها بعد إحترام الشكليات المنصوص عليها في القانون، تم تحرير هذا المحضر بحضور الحارس والسادة .....

..... شهودا وقعوا معي، أنا عامل التحصيل، حيث سلمت لكل من الحارس والمحجوز عليه نسخة على حدى.

ينجر عن هذا المحضر تحصيل غرامة ومنحة التأخير التي حددت المادة 402 من قانون الضرائب المباشرة نسبتها (أنظر خلف هذه الوثيقة).

في .....يوم.....

رئيس المجلس الشعبي البلدي | الحارس | الشهود | عامل التحصيل

(5)

الملحق رقم 6: الإعفاء المشروط

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة المالية
المديرية العامة للضرائب
مديرية التشريع
والتنظيم الجبائيين

Ministère des Finances
Direction Générale des Impôts
Direction de la Législation
et de la Réglementation
Fiscales

Wilaya de Boumerdes
Direction des Impôts
Cabinet
31 Arrivée 29 MAI 2013
N° ..... Date .....

الجزائر ، في 11 FEV 2013

OF
duff Me

المنشور رقم 12 /و.م/م.ع.ض/م.ت.ت.ج/قانون المالية لسنة 2013

إلى
السيد مدير كبريات المؤسسات
السيدات و السادة المدراء الولائيين للضرائب

مع إعلام:

السادة المدراء الجهويين للضرائب
السادة المفتشين الجهويين للمصالح الجبائية
السادة رؤساء مصالح الأبحاث و التدقيقات

الموضوع: تأسيس إجراء الإعفاء المشروط.

المرجع: - المواد 18 و19 من القانون رقم 12- 12 المؤرخ في 12 صفر 1434 الموافق 26 ديسمبر 2012، المتضمن قانون المالية لسنة 2013.
- المادة 192 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة.
- المادة 93 مكرر و 173 من قانون الإجراءات الجبائية.

يهدف هذا المنشور إلى إعلام المصالح الجبائية بأحكام المواد 18 و 19 من قانون المالية لسنة 2013، التي أسست على التوالي المادة 93 مكرر و المقطع 4 من المادة 173 من قانون الإجراءات الجبائية.

وزارة المالية 04 3/1. 04

6

I- تأسيس إجراء الإعفاء المشروط (تعاقدي):

1- ماهية الإعفاء المشروط (تعاقدي):

أسست المواد 18 و 19 من قانون المالية لسنة 2013، على التوالي، المادة 93 مكرر و المقطع 4 من المادة 173 من قانون الإجراءات الجبائية، بغرض تأسيس إجراء جديد بعنوان "الإعفاء المشروط".

يقصد بعبارة "الإعفاء المشروط"، موافقة الإدارة الجبائية على تخفيف الغرامات الجبائية أو الزيادات الضريبية، بناءا على طلب قدمه المكلف بالضريبة.

حيث يجسد هذا الإعفاء بطريقة تعاقدية إثر التوصل إلى اتفاق بين الإدارة الجبائية و المكلف بالضريبة، عقب نقاش تناقضي بينهما.

يترتب عن هذا الإجراء الجديد، عدم إمكانية مباشرة أي استئناف قد يؤدي إلى التشكيك في مبلغ الغرامات التي شكلت موضوع هذا الإعفاء.

2- المؤسسات التابعة لمديرية كبريات المؤسسات:

يمكن للأشخاص المعنويين المشار إليهم في المادة 16 من قانون الإجراءات الجبائية، أن يقدموا طلبات لدى مدير كبريات المؤسسات، يلتمسون من خلالها تخفيفا للغرامات الجبائية أو الزيادات الضريبية في إطار إجراء الإعفاء المشروط.

يعرض القرار الذي يتخذه مدير كبريات المؤسسات بخصوص الإعفاء المشروط، قصد المصادقة عليه، على لجنة الطعون التي ستنصب لهذا الغرض.

3- المكلفون بالضريبة التابعون للمديريات الولائية للضرائب:

يتعين على المكلفين بالضريبة الذين يلتمسون إعفاءاً مشروطا، أن يقدموا طلبا خطيا إلى:

- المدير الولائي للضرائب، عندما يقل المبلغ الإجمالي للغرامات الجبائية و العقوبات، موضوع التماس الإعفاء المشروط، أو يساوي مبلغ 5.000.000 دج.
- المدير الجهوي للضرائب المختص إقليميا، عندما يفوق المبلغ الإجمالي للغرامات الجبائية و العقوبات، موضوع التماس الإعفاء المشروط ، مبلغ 5.000.000 دج.

يعرض القرار الذي يتخذه المدير الجهوي للضرائب أو المدير الولائي للضرائب بخصوص الإعفاء المشروط، قصد المصادقة عليه، على اللجنة المنصوص عليها بموجب المادة 93 من قانون الإجراءات الجبائية.

4- آجال الرد:

يملك مدير كبريات المؤسسات، المدير الجهوي للضرائب أو المدير الولائي للضرائب، أجلا أقصاه 30 يوما للفصل في طلبات الإعفاء المشروط.

يرسل تبليغ باقتراح الإعفاء المشروط إلى المكلف بالضريبة بواسطة ظرف موصى عليه مقابل إشعار بالاستلام، و يملك المكلف بالضريبة أجل 30 يوما لإرسال موافقته أو رفضه.

في حالة موافقته، ترسل الإدارة الجبائية قرارا بخصوص الإعفاء المشروط إلى المكلف بالضريبة، مقابل إشعار بالاستلام.

تحدد تعليمة صادرة من مديرية المنازعات، الكيفيات العملية لتطبيق هذه الأحكام.

يرجى منكم ضمان نشر و توزيع هذا المنشور، و الحرص على تطبيقه و موافاتي بالصعوبات التي قد تواجهكم.

مدير التشريع و التنظيم الجبائيين

مصطفى زيكارة

وزارة المالية
المديرية العامة للضرائب
04

N°03/2013.

Direction Des Impôts
De la Wilaya de Boumerdes
Sous Direction Des Opérations Fiscales

Boumerdes le 18/03/2013

N° 442/DIW/35/SDOF/B1

Copie de note cir N° ... relative à ...

Notifiée pour information et exécution à messieurs les sous directeurs, chefs de bureaux, les chefs d'inspection des impôts de la wilaya de Boumerdes.

الملحق 7: المحاور الرئيسية لبوابة التصريح والدفع عن بعد مساهمتك

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة المالية

المديرية العامة للضرائب

ميثـــاق

متعلـق بالشروط العامـة

لدفـع الضرائب و الرسـوم عن بعـد

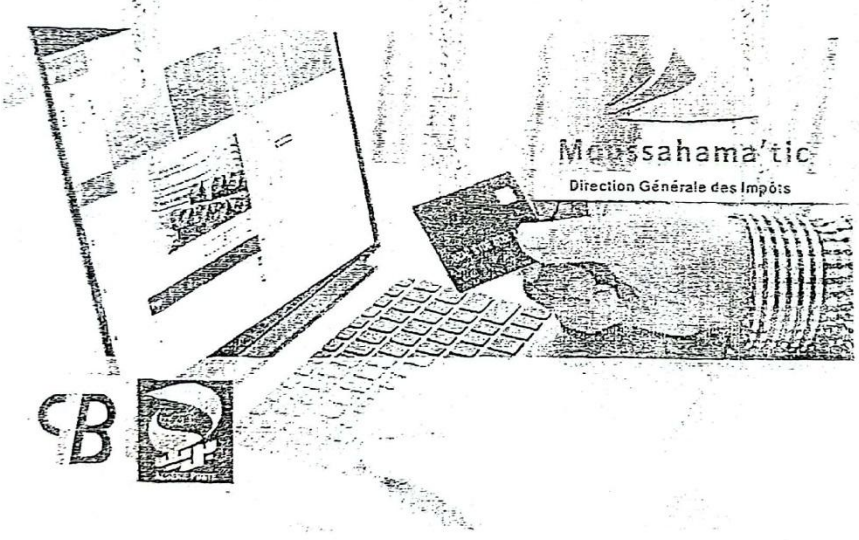

المديرية العامة للضرائب، مبنى أحمد فرانسيس، حي مالكي، بن عكنون، الجزائر
الموقع المديرية العامة للضرائب: http//www.mfdgi.gov.dz
رابط الاتصال: moussahamic_aide@mf.gov.dz

7

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة المالية

مساهمتك

دليل الدخول إلى بوابة التصريح و الدفع عن بعد

مساهمتك

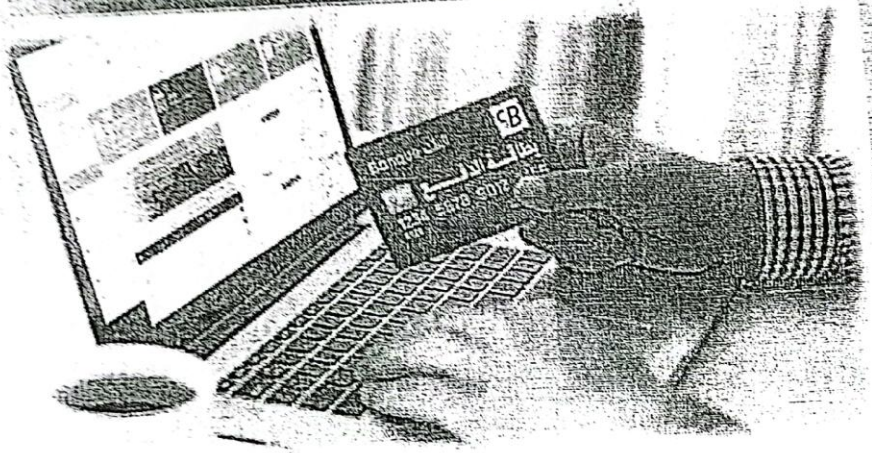

الجاهزية

السهولة

السرعة

الأمان

جويلية 2021

7

وزارة المالية

المديرية العامة للضرائب

الإطار القانوني للخدمات عن بعد للإدارة الجبائية

بوابة الإجراءات عن بعد "مساهمتك"

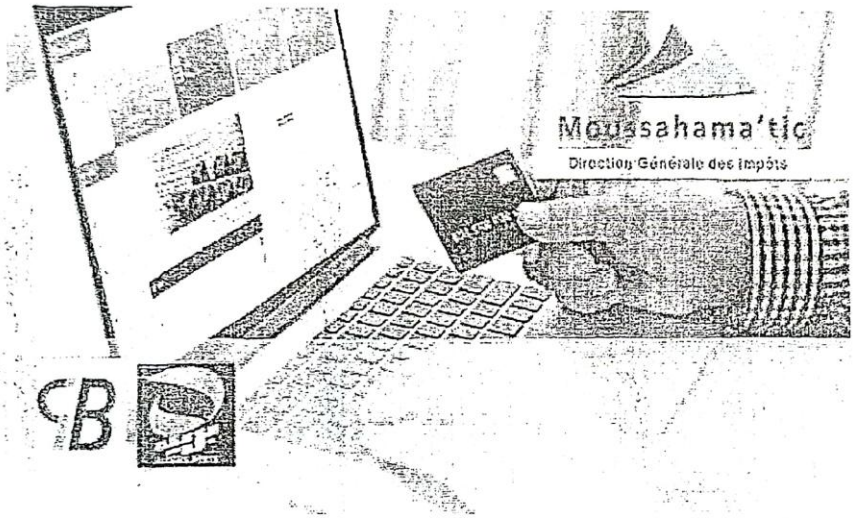

جويلية 2021

المديرية العامة للضرائب، مبنى أحمد فرانسيس، حي مالكي، بن عكنون، الجزائر
الموقع المديرية العامة للضرائب: http//www.mfdgi.gov.dz
رابط الاتصال: moussahamtic_aide@mf.gov.dz

1

7

الملحق رقم 8: الإجراءات القانونية لطريقة دفع الضريبة الجزافية

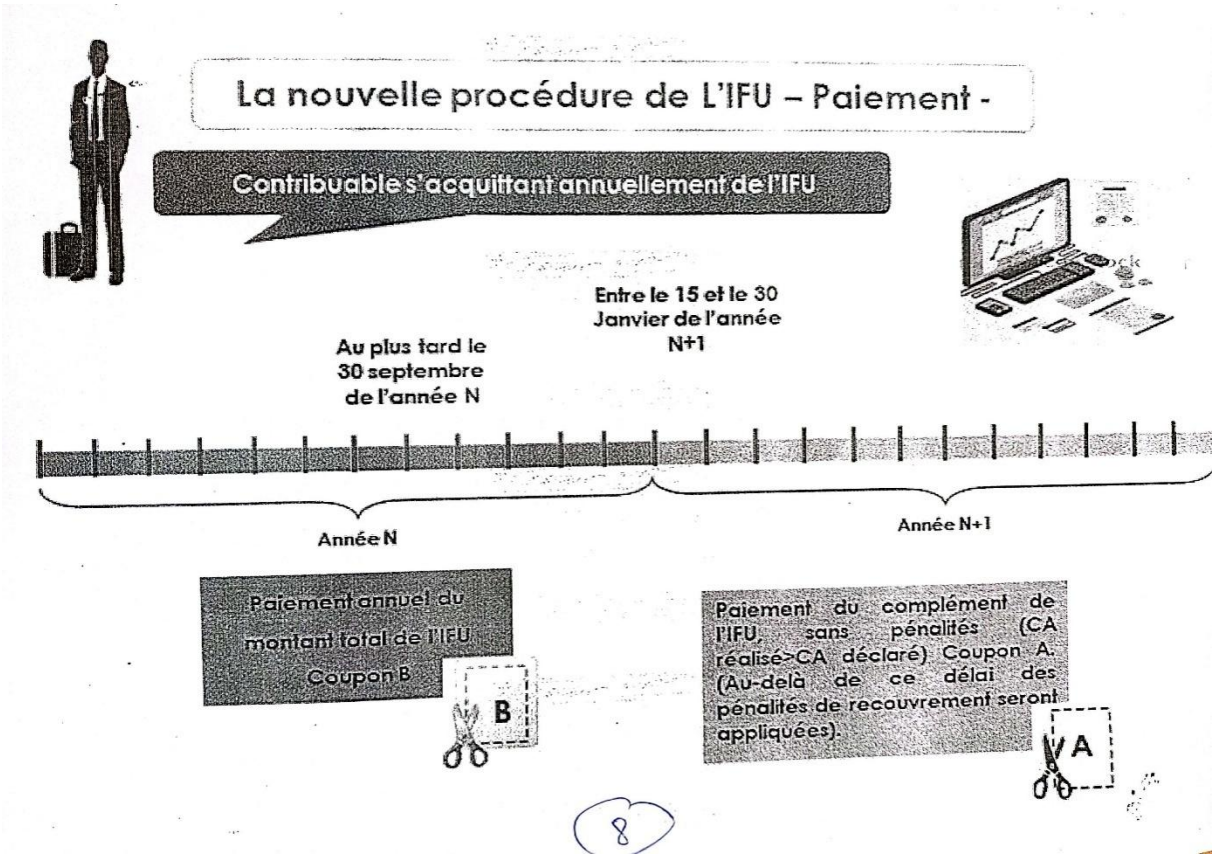

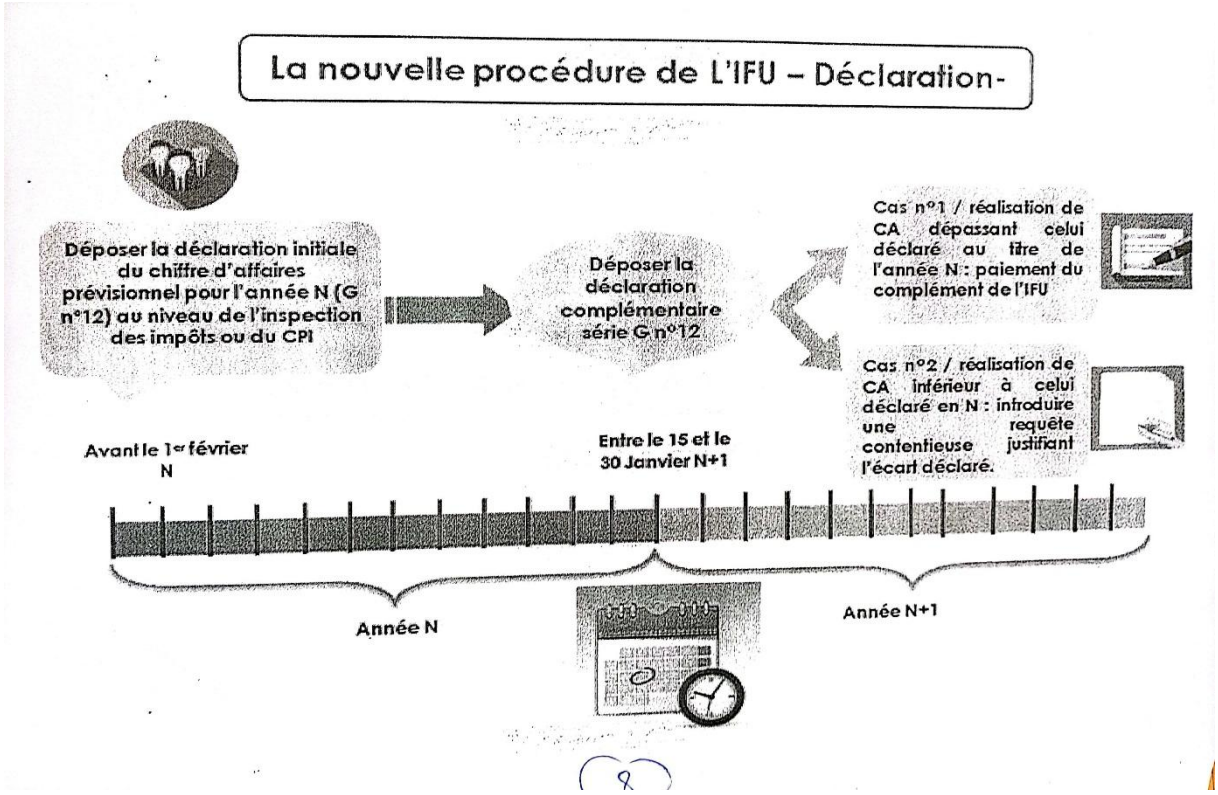

الملحق رقم 9: ميثاق المكلف بالضريبة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة المالية
المديرية العامة للضرائب

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE
MINISTERE DES FINANCES
DIRECTION GENERALE DES IMPOTS

ميثاق
المكلف بالضريبة

LA CHARTE
DU
CONTRIBUABLE

٩